



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

منظمة الاقطار المصدرة للنفط (أوبك)

في نهاية الربع الأول من عام 2017
أنفراج للأزمة أم أزمة بعد أزمة؟

فاضل علي عثمان البدران *





شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

إن الظن بأن توزيع الظلم عدالة ظن خاطئ ويتنافى مع العدل، ونعتقد كما يعتقد البعض ان اشراك معظم الدول المنتجة للنفط بقرار تخفيض إنتاج الأوبك هو ظلم لبعضها. ولكن بدون ذلك لا حل لهذه الأزمة إلا بهذا الاتفاق.

إلا ان بعض المؤسسات الطاقوية بينت، ونحن نتجه نحو نهاية الربع الأول وانتهاء فصل الشتاء في بعض انحاء المعمورة، بأن ما تنتشره أوبك والدول المتفقة معها عن أرقام الانتاج فيهما لا تتفق مع ما يحدث حقيقة في السوق النفطية وأن التخفيض الذي تم الاتفاق عليه غير كافٍ لامتصاص الفائض في السوق، ومما دلّ على ذلك انخفاض اسعار النفط مما يدل بصوره واضحة على استمرار وجود الفائض في السوق وان لم تحدث مؤشرات للزيادة في الاستهلاك فان أسعار النفط ستشهد مزيداً من عدم الاستقرار والهبوط.

تمهيد وتعليق

مثملاً فشل الإعلام والمحللون في التنبؤ بفوز دونالد ترامب بالرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية فمنذ بداية الانتخابات التمهيدية أكدت الدراسات ومراكز المعلومات بفوز هيلاري كلينتون بالرئاسة، فإننا وبنفس المعايير والنهج فشلنا عندما اعتقدنا بأن أوبك لن تصل إلى اتفاق لتحديد أو تخفيض الانتاج وكذلك الاتفاق مع الدول المنتجة الأخرى خارج أوبك، وكان اعتمادنا على ما كان يطفو على حلبة الصراعات السياسية لبعض الدول المنتجة وتصريحات وزراء النفط في المنظمة والإعلام المتابع لتطور المفاوضات بشأن تحديد الانتاج أو تجميده أو تخفيضه.

ولربما كان للإعلام الموجه من قبل الشركات المالية التي تتلاعب في الأسواق المالية والبورصة دور فعال في رفع وتخفيض أسعار النفط في هذه الفترة بحيث جعل من الأخبار رغم ضحالتها وبساطتها مجالا للتدخل في توجيه أسعار النفط للصعود والهبوط أو جعل التصريحات المتناقضة لوزراء النفط وسيلة للتلاعب في السوق.

ولعل ما ساعد على ذلك هو ضعف أدائية وتأثير أوبك في السوق النفطية خلال السنوات الأخيرة حيث لم يكن بالمستوى المطلوب ولوحظ ان القرارات التي اتخذتها خلال هذه الفترة لم تكن بمستوى الذي يناسب ما تشهده السوق النفطية من تذبذب حيث ان اعضاء المنظمة لم يعيروا الاهتمام لما شهدته سوق الطاقة وهبوط أسعار النفط إلى مستويات متدنية واستمروا في رفع إنتاج النفط في دولهم ودفع حصتهم في السوق إلى مستويات عالية وتنافسهم وبالرغم من الدراسات التي تشير بأن السوق النفطية يعاني من تخمة كبيرة وليس هناك مجال في إيجاد توازن في السوق إذا بقي الحال كما هو عليه الا بعد عام 2018.

منذ أكثر من عام والسوق النفطية يعاني من تدهور في اسعار النفط تارة وارتفاعها تارة أخرى تبعاً للتصريحات المتناقضة لسياسي دولة المنظمة وشهدت الاسواق لأول مرة مضاربات لا علاقة لها بتوازن السوق، عند اقتراب موعد الاجتماع الاعتيادي للمنظمة بدأت دول المنظمة في رفع انتاجها النفطية وانتجت كميات قياسية لم تبلغها المنظمة من قبل في تاريخها، الا ان الاسعار بدأت تنفصل عن كميات الانتاج واتخذت بعض الاحيان منحى الارتفاع بانتظار نتائج الاجتماع الاعتيادي للمنظمة الذي تم في 30 تشرين الثاني 2016. وعندما انتهى الاجتماع بالاتفاق على تخفيض انتاج المنظمة إلى 32.5 مليون برميل يوميا بدلا من الانتاج الحالي الذي يفوق عن 34 مليون



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

برميل يوميا والبدء بتنفيذ الاتفاق في بداية شهر كانون الثاني 2017 يضاف إلى ذلك الاتفاق مع المنتجين خارج المنظمة في 10 كانون الأول 2016 بتخفيض انتاجهم بـ 558 ألف برميل يوميا وكان الاتفاق لمدة 6 اشهر قابلة للتجديد ، ارتفعت اسعار النفط إلى ما فوق 50 دولار للبرميل بالرغم من استمرار ارتفاع انتاج المنظمة والدول الاخرى المنتجة خلال شهر تشرين الاول إلى نهاية شهر كانون الاول 2016.

الا ان المنظمة والدول المنتجة بقراراتها هذه لم تذكر السعر المتوازن الذي تستهدفه وإلى أي حد سيبلغ قبل أن تقوم المنظمة بإعادة دراسة السقوف الإنتاجية وكميات النفط المنتجة داخل المنظمة وخارجها وخاصة الدول التي اعطت تخفيضات كبيرة كالمملكة العربية السعودية وروسيا والعراق. ان زيادة الاسعار جاءت نتيجة الموقف الجديد للمنظمة حيث أنها لأول مرة منذ العام 2008 تأخذ قرارا بتخفيض الانتاج ويبدو ان العامل الاقتصادي لهذه الدول قد تغلب على العامل السياسي.

وتتخوف بعض الجهات من تثبيت انتاج النفط الخام لفترة محدودة وان ذلك سيؤدي إلى زيادات مطردة في اسعار النفط الخام، وقد يكون هذا الرأي صحيحا الا انه في كافة الاجتماعات للمنظمة وحتى مع روسيا لم يتطرق الموضوع إلى اسعار النفط الخام وتحديد مستويات معينة، وكان من المفضل ان تقوم السعودية وروسيا باتخاذ قرار ثنائي بتخفيض انتاجهم وعند وصول السعر إلى مستوى محدد وتستمر هاتين الدولتين باتباع اسلوب المنتج المتأرجح في الصعود والنزول بالانتاج ويجري بعد ذلك اجتماع للمنظمة للنظر في سقوف الانتاج والاسعار والخزير التجاري، إلا ان السعودية أصرت على دخول كافة الدول في اتخاذ قرار محدد وتأثير ذلك في السوق.

وكالة الطاقة الدولية، التي كانت في السابق تدافع عن حرية السوق وعن مصالح الدول المستهلكة للنفط، قد غيرت سياساتها نحو تشجيع الدول المنتجة للنفط لتثبيت او تخفيض انتاجها بغية رفع السعر وهو مناقض لأهدافها الاولى. ان التغير الذي حدث في سياساتها هو تشجيع الدول خارج المنظمة إلى الصعود بإنتاجها النفطي ذو الكلفة العالية، وكذلك تشجيع الطاقات البديلة وتطوير التكنولوجيا. هناك دراسات عديدة متحفظة تؤكد بأن الطلب على النفط سيكون بحدود 110 مليون برميل يوميا في عام 2035 وسيحتاج السوق إلى 48 مليون برميل يوميا من نفط أوبك أي أن أوبك عليها أن تضيف طاقة إنتاجية بحدود 10 مليون برميل.

إن الناظر إلى ما سيحدث خلال هذه الفترة منذ الآن وحتى ذلك التاريخ سيكتشف أن معظم دول أوبك ستغادر السوق النفطي وسينخفض إنتاج الحقول العملاقة في السعودية والعراق وإيران وسيكون على العراق ان تكون لديه طاقة إنتاجية حوالي 10 مليون برميل يوميا بضمنها طاقة إنتاجية احتياطية بحدود 2 مليون برميل يوميا.

ولو فرضنا أن العراق سيستعيد عافيته السياسية والاقتصادية بحلول عام 2020 ولديه 15 سنة لوضع خطه لبناء قطاع نفطي صحي ومتكامل فإنه سيحتاج إلى ما يلي:

- 1- إيصال الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج إلى حوالي 225 مليار برميل
- 2- إيصال الاحتياطي الغازي القابل للإنتاج إلى حوالي 8 ترليون متر مكعب
- 3- إضافة طاقة إنتاجية حوالي 5 مليون برميل على افتراض وصول الطاقة الإنتاجية إلى 5 مليون برميل يوميا في عام 2020
- 4- اكمال البنى التحتية للنفط والغاز.
- 5- اكمال بناء مصافي بطاقة إنتاجية حوالي 2 مليون برميل يوميا
- 6- الاستمرار بدراسة السوق النفطي العالمي واحتياجات السوق والتنسيق مع أوبك للخفض على أسعار معقولة. خلال هذه الفترة يتوقع زيادة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 4 مليون برميل يوميا ثم يبدأ بالانخفاض وزيادة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الانتاج في روسيا بحوالي 1 مليون برميل يوميا. اما الصراع الحالي بين أوبك والدول المنتجة الاخرى فإنه سيتضاءل بدخول العالم في العقد الثالث من هذا القرن.

إلا ان الحرب النفسية التي تعاني منها دول أوبك، والتي تنسم بقصر النظر، هو اعتمادها الكلي على الموارد المتأتية من تصدير النفط الخام والغاز المسال وكونها دول ريعية لم تقم بتنويع اقتصاداتها ولم تحاول ماضيا وحاضرا ولا مستقبلا، كما يبدو، بمعالجة هذا الخلل.

ويستمر السوق الرئيسي للنفط العراقي خلال العقود القادمة متركزا في شرق آسيا والهند والصين. ويجب في هذه الحالة ان يقوم العراق ببناء علاقات اقتصادية استراتيجية متميزة مع تلك الدول ولا تعتمد فقط على تصدير البرميل. ويجب على العراق وضع خطط لاستغلال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح وبناء مفاعلات نووية وعدم التركيز على الطاقة الاحفورية فقط.

وهناك بعض الحقائق التي لا بد من ذكرها وهي ان احتياطي النفط العالمي حاليا يبلغ 2.6 ترليون برميل منها 1.7 ترليون برميل (65%) في الشرق الاوسط وستبقى الدول المنتجة للنفط التي كلفة الانتاج فيها واطنة منافسة للنفوط الاخرى. وستبقى مشاكل البيئة وانبعاث الكربون من المشاكل الرئيسية الذي يعاني منها العالم وسيتميز العقد الثالث بنمو عالي للطاقة المتجددة وطاقة نمو لاستعمال الغاز الطبيعي وطاقة معتدلة للنفط وطاقة واطنة لاستخدام الفحم.

فهل هذا السلام بين المنظمين اجراء مؤقت او هو سلام دائم؟

لا يعني الاتفاق على تخفيض الانتاج خلال الاجتماع الاعتيادي لمنظمة الأوبك في 30 تشرين الاول الثاني 2016 والاتفاق مع الدول المنتجة خارج المنظمة في 10 كانون الاول 2016 انتصارا لها حيث ان قرارها جاء تنازلا للنظام الاقتصادي الجديد وسقوط هيمنة المنظمة على سوق النفط العالمي ودلالة على فشل المملكة العربية السعودية بإصرارها على محاربة النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية بإغراق السوق بزيادة انتاجها وعدم الاخذ بعين الاعتبار هبوط اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 إلى بداية عام 2016 حيث هبطت الاسعار من فوق 100 دولار للبرميل إلى اقل من 25 دولار للبرميل، وكان قرار السعودية قد ادى إلى انهيار واردات الدول المنتجة للنفط إلى مستويات متدنية وظهور عجز في ميزانياتها وانهيار في نشاطاتها الاقتصادية إلى درجة اجبرت المملكة للاعتراف بهزيمتها وتبعيتها الدول التي كانت تعارض بشدة تجميد او تثبيت او تخفيض انتاجها إلى التوافق في ما بينهم لتخفيض انتاج المنظمة لأول مرة منذ عام 2008 .

ولقد ثبت خلال هذه الفترة بان الصراع السياسي الذي كان دائرا بين السعودية وإيران وبين السعودية وروسيا كان له أثر فعال في تدهور اقتصاديات تلك الدول.

ما هو هدف المنظمة من تثبيت انتاجها؟ هل هو لرفع الاسعار وإلى اي مدى؟ هل المنظمة ستوافق على وصول سقف سعري 60 دولار للبرميل او أكثر وهل ان فترة الستة أشهر كافية لإعادة التوازن في السوق او ان المنظمة ستتمدد الاتفاق إلى فترة ستة أشهر اخرى وماذا سيحدث إذا قامت إحدى الدول بخرق الاتفاق؟ وماذا عن انتاج الدول خارج الاتفاق كالولايات المتحدة الامريكية وكندا والنرويج والصين.

إن الدول المنتجة خارج أوبك لم تلتزم سابقا بأي اتفاق لتثبيت الانتاج او تخفيضه وكانت تستفاد من قرارات أوبك بدون ان تشارك بها، ويتوقع السوق النفطي زيادة الانتاج من هذه الدول عام 2017 بحيث ان التخفيض الذي اعلنته أوبك والدول التي اتفقت على تخفيض الانتاج مع أوبك سيكون هامشيا وخاصة البرازيل وكندا وكازخستان.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

إن وكالة الطاقة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية التي كان رد فعلها في السابق لا يتماشى مع زيادة اسعار النفط لتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي لتلك الدول، الا ان الوكالة والولايات المتحدة الأمريكية ترى ان زيادة الاسعار سيساعد على زيادة نشاط مختلف انواع الطاقة الاخرى كالطاقة المتجددة والنفط الصخري وبالتالي سيسير في فائدة تلك الدول على المدى البعيد.

ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار ان تخفيض الانتاج معناه ان بعض الدول المنتجة داخل المنظمة مثل العراق وإيران ستضطر إلى تخفيض الاستثمار في حقولها النفطية وبالتالي إلى فقدان قدراتها الانتاجية المرنة التي تتيح لها الصعود بالطاقة الانتاجية المحتاجة عندما يتطلب الامر رفع الانتاج، وحسب دراسات المنظمة ووكالة الطاقة الدولية بعد سنتين او ثلاث ستلعب المملكة العربية السعودية دورا في تأمين الطاقة الانتاجية التي يحتاجها السوق لوجود طاقة انتاجية احتياطية كبيرة لديها على حساب العراق وإيران، وان تجميد الانتاج سيعمل لصالح السعودية حيث ان ذلك سيعني تجميد الاستثمار والتطوير حتى ان ارتفعت الاسعار فان هذه الدول ستحتاج إلى فترة طويلة من الوقت للبدء في الاستثمار مرة اخرى لرفع انتاجها او خلق طاقة انتاجية مجمدة لعدة سنوات حتى رفع انتاجها النفطية.

كان بالأحرى ان تقوم السعودية وروسيا بتخفيض انتاجها كما ذكرنا سابقاً أكثر مما اتفق عليه وبالتالي تؤمن اجراء موازنة السوق لان يكونا المنتجين المتأرجحين لزيادة انتاجهما كلما دعت الحاجة إلى ذلك إلا ان الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية في المنظمة غير ملائمة لمثل هذا الاتفاق.

وكما كان متوقعا وبعد الاتفاق الذي تم بين أوبك ومجموعة الدول خارج أوبك فقد بدأت وكالة الطاقة الدولية تركيزها على نشاط الطاقات المتجددة وتشجيعها وبيّنت في تعليق جديد بأن الطاقات المتجددة سوف يكون لديها نمو عالٍ خلال 25 سنة القادمة كما تتوقع نمو الطاقة النووية، وبيّنت ان كلفة الطاقة الشمسية قد خفضت بمقدار 80 % وكذلك الطاقة المستمدة من الرياح، اما في مجال الغاز السائل فقد بيّنت الوكالة انه سيكون في زيادة مطردة وكذلك عمليات نقله، وتتوقع الوكالة ان الولايات المتحدة الأمريكية وخلال 15 سنة القادمة ستكتفي بما تنتجه في داخلها لسنوات.

لقد هيمنت الخلافات بين السعودية وغيمنتها ايران، اكبر منتجين للنفط في أوبك، لسنوات عدة في تحديد مسار مناقشات الأوبك في قاعة الاجتماعات وتعكس بظلالها السلبية على قراراتها، لكن ما ان تمكن الطرفان من التوصل إلى حل وسط، حيث خففت السعودية من موقفها حيال طهران حتى بزغت قوى كبرى ثالثة في أوبك فقد تجاوز العراق إيران ليصبح ثاني أكبر منتج للخام في المنظمة في اعوام عديدة ظل بعيدا عن الاضواء واخيرا جعلت بغداد الجميع يشعرون بحضورها الا ان ما فعله العراق لم يسعد السعودية ولا إيران فقد ابلغ وزير نفط العراق السيد جبار اللعبيي نظيره السعودي والايراني في لقاء مغلق في الجزائر، بحسب ما قاله مصدر مطلع، انه لا يحذب فكرة وضع سقف للإنتاج مجددا عند 32.5 مليون برميل يوميا بحسب مصادر في المنظمة.

وينظر بعض اعضاء أوبك إلى اعادة العمل بسقف للإنتاج الذي جرى التخلي عنه قبل عام بسبب الخلافات السعودية الإيرانية بأنه عامل حاسم لمساعدة المنظمة على ادارة سوق متخمة بالمعروض ودعم الاسعار التي هبطت إلى اقل بكثير من احتياجات الميزانية لغالبية المنتجين، لكن وزير النفط العراقي ابلغ الاجتماع بان سقف الانتاج الجديد ليس مناسباً لبغداد نظر لان أوبك لم تقدر انتاج العراق حق قدره بعد ان قفز في السنوات الاخيرة.

وقالت المصادر ان ذلك اعقبه حالة من الارتباك واختارت أوبك بعد مناقشات فرض سقف الانتاج في نطاق 32.5-33 مليون برميل يوميا وهو قرار انتقده كثير من المحللين باعتباره ضعيفا وغير ملزم ويبلغ انتاج أوبك حاليا 33.24 مليون برميل يوميا.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وخرج الوزراء ومن بينهم الفالح وزنكنه من الاجتماع تعلو وجوههم البسمة مشيدين بأول اتفاق أوبك لخفض الانتاج منذ عام 2006، الا ان اللعبيي دعا لعقد لقاء صحفي منفصل ليشكو من تقديرات أوبك لإنتاج العراق وقال للصحفيين ان تلك الارقام لا تعبر عن الانتاج الفعلي لبلاده واذا لم تتغير بحلول تشرين الثاني فلن يقبل العراق بذلك وسيطالب بحلول بديلة، وذهب اللعبيي إلى ابعد من ذلك وطلب من صحفي من أرجوس ميديا التي تستخدم أوبك بياناتها ضمن مصادر اخرى لحساب انتاج الدول ان يكشف عن المصادر التي تحصل منها أرجوس عن تقديراتها، وقال ان مصادر أرجوس غير مقبولة واذا كان هناك اختلاف عن بيانات الحكومة فلن نسمح لأرجوس بالعمل في العراق.

وتعرض الرياض خفض انتاجها إلى 10.2 مليون برميل يوميا من 10.7 مليون برميل يوميا لكن معظم المحللين يرون انها ستضل إلى هذا المستوى باي حال مع انحسار حرارة فصل الصيف وانخفاض الحاجة إلى اجهزة تبريد الهواء.

وحقق العراق زيادة كبيرة في الانتاج في السنوات الماضية وطلب من الشركات النفطية مزيدا من الانتاج ليتجاوز خمسة ملايين برميل يوميا من 4.7 مليون برميل حاليا.

وقال مصدر في أوبك يكاد الاتفاق ان يكون مهزلة، وقال مصدر مطلع على التفكير الايراني ان التوصل إلى اتفاق يعد امرا ايجابيا، ويعتقد مايكل ويتنز رئيس البحوث لدى سوسيته جنرال ان القرار يظهر ان السعودية تتخلى عن المسار لقوى السوق بإدارة الامدادات، وقال ستنظر إلى الكمية الفعلية من البراميل التي ستخرج من السوق. بالنسبة لي تمثل اهمية الامر في انهم جلسوا في غرفة واحدة واتخذوا قرارا يمكن اعتباره اتفاقية تحديد الانتاج لدول منظمة أوبك واتفاقها مع الدول المنتجة خارج المنظمة بانه اول نجاح لهذه المنظمة منذ فتره طويلة من الوقت هذا إذا التزمت الدول المنتجة بما اتفقت عليه.

ما هو مستغرب له جدا هو رد فعل منظمة الطاقة الدولية والدول المستهلكة للنفط لمثل هذا القرار وهل ان نظرية المؤامرة تسري على رد الفعل هذا. ان رد الفعل الاولى لرئيس منظمة الطاقة الدولية لقرار المنتجين في أحد المؤتمرات أنه يتوقع ارتفاع اسعار النفط الخام سيقلل الطلب على النفط في عام 2017 ولم تكن هناك تصريحات اخرى لا ايجابا ولا سلبا من الدول المستهلكة للنفط كالصين والهند والسوق الاوربية المشتركة وحتى من الولايات المتحدة الامريكية.

هناك مخاوف بان ارتفاع الاسعار عما يزيد على 65 دولار للبرميل سيشجع ذلك على مزيد من تطوير النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك اعادة تنشيط العمل في الاستكشاف والانتاج في المياه العميقة، واستمرار وتوسيع النشاط في اضافة مشاريع جديدة للطاقة المتجددة والشمسية وانتاج السيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية.

نحن لسنا ممن يروج بالتنبؤ بفشل الاتفاق النفطي ولا نتمنى ذلك ولكننا نؤيد الاتجاهات لإعادة التوازن في السوق وعدم التركيز بان ما قامت بها المنظمة من جهود هو فقط لرفع أسعار النفط الخام لإرضاء موازنة الدول المنتجة للنفط.

من المشاكل الرئيسية التي سيصادفها تطبيق الاتفاقية هو أن مصافي العالم سواء في الدول المنتجة او المستهلكة للنفط تضطر للذهاب إلى فترة إغلاق بسبب الصيانة أو الإدامة أو التحويل والتحديث أو لأسباب أمنية وبالتالي فإن الدول المنتجة للنفط ستضطر لزيادة إنتاج النفط لتلك الفترة وعندها ستضطر الدول المستهلكة إلى تخفيض الاستيراد. عند انتهاء فترة الاغلاق تقوم الدول المنتجة بتخفيض التصدير والدول المستهلكة زيادة الاستيراد فوق المعدلات الطبيعية وذلك لموازنة خزين المنتجات النفطية. إن ذلك سيحدث تخلخلاً شهرياً في كميات الإنتاج والتصدير والاستهلاك وسيحدث تذبذباً في كميات انتاج أوبك والدول المنتجة ضمن الاتفاقية. لقد قدرت الكميات التي تتأثر بتلك العمليات ب 2.5 مليون برميل يوميا خلال الربع الاول من 2017 منها فقط 2.3 مليون برميل يوميا خلال شهر اذار وتصل الذروة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

في نيسان لتبلغ 3 مليون برميل يوميا، وهذا يصادف انتهاء فصل الشتاء في معظم الدول المستهلكة للنفط. أما في الشرق الاوسط فسوف يبلغ اغلاق المصافي بمعدل 1 مليون برميل يوميا وكذلك 700 ألف برميل يوميا في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الاول منها 1.2 مليون برميل في شباط. أما في أوروبا فيتوقع غلق 600 ألف برميل في الربع الثاني، أما في شرق اسيا فإن غلق المصافي يعني تخفيض الاستيراد او ان الاستيراد بموجب العقود السنوية سيذهب لتعزيز الخزين التجاري، وستتأثر المملكة العربية السعودية وبقية دول الشرق الاوسط من جراء ذلك. كما ان الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن عزمها بيع 7.5 مليون برميل من الخزين الاستراتيجي في شهر شباط ونفس الكمية في شهر اذار.

أن هذه المشكلة ستكون مؤثره بصورة خاصة من منتصف كانون الثاني وحتى اواخر اذار وستؤثر على تذبذب اسعار النفط الخام وعلى مدى التزام الدول بالاتفاقية.

من هذه التفاصيل يتضح ان كثيراً من وسائل الاعلام وبعض الخبراء الذين لا علاقة لهم بالعمليات التشغيلية اليومية ينظرون إلى الارقام اليومية والشهرية للإنتاج والتصدير مجردة من المشاكل التي ذكرت اعلاه إضافة إلى التوقعات المفاجئة بسبب الظروف الأمنية وسوء الطقس في مرفأ التصدير. أما حسابات بعض المؤسسات المالية والإحصائية والطاقوية فلها أسبابها واكثرها المضاربات المالية وتغير اسعار الدولار وبعض الاسباب السياسية دون الاخذ بنظر الاعتبار الاسباب الفعلية.

ان مجرد اتفاق أوبك وبعض الدول المنتجة الاخرى للمرة الاولى منذ عام 2008 على تحديد الانتاج اعطى مؤشر بجدية تلك الدول أولا لإعادة التوازن في السوق وثانيا لتعديل اسعار النفط.

كما ان المؤسسات الطاقوية والمالية تذهب إلى الاعتماد على المصادر الثانوية للحصول على الإحصائيات النفطية وذلك لان النفط ولقرن مضى يتسم بعدم الشفافية في اعطاء الارقام الحقيقية للاحتياطي والانتاج والتصدير بسبب المنافسة والمناكفات السياسية والأمنية والاقتصادية وما ينشر يمكن اعتباره مؤشرات أكثر من تقييمها كأرقام حقيقية.

(2)

العراق ومنظمة الاقطار المصدرة للنفط

(أوبك)

لو نظرنا إلى الإحصائيات عن مستوى ادائية الشركات النفطية العالمية المنشورة من قبل PIW لوجدنا ان العراق يمثل المرتبة الواحد والعشرون من بين 50 شركة عالمية بالرغم من عدم وجود شركة نفط وطنية موحدة للنفط والغاز في العراق، وتحل ارامكو المرتبة الاولى وايران المرتبة الثانية وحتى شركة النفط الكويتية التي تحتل المرتبة 14، ولو امعنا النظر في تدقيق المعيار التشغيلي فان شركة النفط الوطنية العراقية تحتل المرتبة الثالثة من حيث انتاج النفط لو لم يحتسب انتاج اقليم كردستان ويحتل المرتبة 89 من حيث انتاج الغاز والمرتبة الرابعة في احتياطي النفط والمرتبة العاشرة من حيث احتياطي الغاز والمرتبة 31 في انتاج المنتجات النفطية في المصافي والمرتبة 26 من سعة التصفية الموجودة لديه.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

لابد من الاخذ بنظر الاعتبار ان العراق كان في حصار اقتصادي منذ عام 1990 ولمدة 13 عام وكذلك الفترة منذ عام 2003 وحتى منتصف العام 2016 كان موقف العراق في منظمة أوبك هامشياً حيث انه لم يدعى إلى اجتماع طهران او اجتماع قطر او الاجتماعات الثنائية بين الدول خلال النصف الاول من العام وبعد ان بدأ الامر جدياً للنظر في تأثير اسعار النفط الخام على ميزانيات العراق والظروف الامنية التي يمر بها بدأت وزارة النفط من خلال تصريحات بعض المسؤولين بان العراق مستعد لتجميد الانتاج عند مستوى معين وهناك تصريحات اخرى بان العراق سوف لن يخفض انتاجه وكان الاخرى التركيز بانه ومنذ تحديد سقف الانتاج لدول المنظمة في عام 1983 فإن العراق لم يصل إلى سقف الانتاج المحدد له الا في عامي 1988 و عام 1983 وان تدمير صناعته النفطية منذ بدء الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الثانية واحتلال العراق عام 2003 وحتى الان هو بحاجة إلى استعادة نشاطه النفطي الطبيعي قبل تحديد انتاجه. وقد بدأ نشاط العراق في المنظمة يبرز من خلال تصريحاته الاولى قبل الذهاب إلى مؤتمر الجزائر في ايلول عام 2016 حيث صرح بانه سوف لن يخفض انتاجه وان تم الاتفاق على تخفيض الانتاج فانه سيكون من مستوى معين وصل له انتاج العراق، وبدأت حملة اعلام صحفية ولأول مرة لإيضاح رأي العراق سواء في اجتماع الجزائر او عند انعقاد مؤتمر الاعتيادي للمنظمة وقام بإعلام مؤتمرات صحفية عن الارقام الرسمية لإنتاج العراق والعوامل المؤثرة في انتاجه ، كما ان تصريحات بعض المسؤولين بأن العراق يجب ان يكافئ بزيادة إنتاجه بعد كل الحروب التي خاضها والحصار الاقتصادي ولولا ذلك لبلغ الانتاج حالياً حوالي 9 مليون برميل يوميا.

وللأسف الشديد فان بعض التصريحات المتناقضة للمسؤولين في وزارة النفط العراقية لم تكن بالمستوى المطلوب ويعكس عدم فهمهم لحركة الاسواق النفطية وضعف المتابعة للسياسات المتبعة من بعض الدول كالسعودية وايران وروسيا بل اقتصرت التصريحات على المستوى المحلي بالرغم من ان العراق منذ تأسيس المنظمة عام 1960 في بغداد وحتى عام 1990 كان له حضور فعال في اداء المنظمة وقراراتها حتى في قراراته الداخلية فمثلاً عند وضع ميزانيته عام 2017 في ايلول فان سعر النفط الخام المفترض كان 35 دولار للبرميل وكانت الاسعار قد ازدادت على 40 دولار للبرميل لتوقع حصول اتفاق على تجميد الانتاج بحيث ان العجز في الميزانية سيكون كبيراً جداً مما ادى إلى تدخل صندوق النقد الدولي عند اجتماعه مع وزارة المالية في عمان ليكون 42 دولار للبرميل وموافقة العراق على هذا السعر مما يدل على ضعف كبير في اقرار السياسات النفطية المالية للحكومة. وجاءت بعض التصريحات المتواضعة لوزير النفط حيث صرح بان العراق يؤيد سياسة دعم الاسواق النفطية بما يضمن مصالح اقتصادات الدول المنتجة مؤكداً ضرورة الحيولة دون هبوط الاسعار، واكد ان المرحلة الاقتصادية الحالية تتطلب من جميع الدول المنتجة للنفط داخل أوبك التنسيق والتوافق فيما بينها مشيراً إلى ضرورة التوافق في أوبك وخارجها على صيغ انتاجية لرفع سعر برميل النفط خلال المرحلة المقبلة بما يضمن مصالح اقتصاديات الدول المنتجة والحيولة دون هبوط الاسعار، ان العراق يؤيد هذه السياسة بالتعاون مع اشقائه اولاً والتوافق مع الدول المنتجة عموماً على سياسة من شأنها رفع الاسعار وضمان مصالح اقتصاديات الدول المنتجة للنفط .

وحاول السيد وزير النفط التركيز على الضائقة الاقتصادية التي يمر بها العراق ولم يتطرق بأن اتفاقيات أوبك اساساً لإجراء موازنة في السوق النفطي وليس فقط لرفع اسعار النفط الخام ولم يتم التطرق إلى الهدر الكبير في واردات النفط الخام خلال السنوات قبل منتصف عام 2014.

ثم صرح قبل الذهاب إلى مؤتمر الجزائر في ايلول 2016 بانه يؤيد جميع الاجراءات التي تهدف لدعم اسعار النفط بالأسواق العالمية مؤكداً ان سياسة العراق النفطية تهدف إلى التعاون بين المنتجين من داخل منظمة أوبك معرباً عن امله في توصيل الاعضاء خلال اجتماع الجزائر إلى اتفاق يضيفي إلى تثبيت سقف الانتاج وبما يسهم في وضع حد لتراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي اضررت كثيراً بالمنتجين. وان سياسة العراق النفطية تهدف إلى التعاون مع المنتجين من داخل أوبك وخارجها في تحقيق التوازن المطلوب بين العرض



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

والطلب واستقرار السوق وبما يحقق الاهداف المشتركة في ايجاد الحلول والمعالجات الناجحة للحد من انخفاض وتذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية.

ثم أكد ان سياسة العراق الثابتة تهدف إلى الحفاظ على حصته التي قدرت ما بين 4.75 – 5 مليون برميل يوميا مع مراعاة حقه في اعتماد الكميات المنتجة من الحقول النفطية بما يتناسب مع الاحتياطي النفطي الذي يملكه والتي تضعه في مرتبة متقدمة بين المنتجين والمصدرين.

ان العراق قد حرم وعلى مدى العقود الماضية من تصدير كميات النفط التي تتناسب مع الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه وقدراته الانتاجية الطبيعية وعدم حصوله على حقه في السوق النفطي وحرمان الشعب العراقي واقتصاده من ايرادات كبيرة ومتوقعة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والظروف القاهرة التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية فضلا عن التحديات التي واجهت العراق بعد ذلك ومحاربة الارهاب وبالتالي من حق العراق الطبيعي ان يعمل على تعويض ذلك. وبين أحد المسؤولين قبل اجتماع الجزائر بان العراق لن يشارك بأي اجراء يخفض اسعار النفط الخام مبينا ان ظروف السوق باتت أفضل لمنتجي النفط الخام للتوصل إلى اتفاق لدعم السوق.

ولدعم عمليات تسويق النفط العراقي فقد اوعز وزير النفط بتشكيل لجنة عليا لمتابعة اسعار النفط في الاسواق العالمية مبينا ان تحديد الاسعار سيؤدي إلى تلافي الفجوات بين الاسعار التي تحصل في الموازنة وبين المتغيرات في السوق النفطية، واوعز لشركة تسويق النفط (SOMO) بتشكيل لجنة عليا تضم مجموعة من الخبراء والمهتمين بالشأن النفطي لمتابعة اسعار النفط وتقلباتها بالأسواق العالمية لأهميتها وتأثيرها على ايرادات الحكومة. ومع الاسف الشديد فإن العراق لا يمتلك من هو مؤهل للقيام بذلك. وفي الحقيقة فان النشريات النفطية ونشريات أوبك ونشريات وكالة الطاقة الدولية تغني عن وجود مثل هذه اللجنة العليا، ولو ان وزارة النفط تقوم من حين إلى اخر بدعوة خبراء مثل الدكتور رمزي سلمان عبد الحسين والاستاذ سعد الله الفتحي او حتى الاطلاع على دراساتهم المستمرة للسوق لكانت الفائدة للنفط العراقي اعم وأحسن وخبرتهم في تحليل تلك النشريات وايجاد أفضل السبل.

وكان لدور العراق في مؤتمر الجزائر ولأول مرة فعلا ومنذ فترة طويلة من الوقت حيث أعلن وزير النفط العراقي ان العراق يسعى إلى تقريب وجهات النظر بين إيران والسعودية فيما دعى ايجاد أفضل الحلول من اجل استقرار السوق النفطية ودعم الاسعار وتحقيق التوازن المطلوب.

ان وفد العراق في هذا المؤتمر لعب دوراً مؤثراً في توافق اقطار المجتمعين وازالة بعض العقبات التي يأمل العراق ان يتجاوز كافة الاطراف الحاضرين إلى الاجتماع.

لقد احتج العراق اثناء مؤتمر الجزائر وبشدة من اعتماد المنظمة على التخمينات الثانوية التي تعتمد عليها المنظمة لإنتاج العراق واعتبرها غير دقيقة وبحاجة إلى مراجعة وبالتالي اصبحت الارقام التي تعتمد عليها المنظمة إلى اعادة النظر وان ذلك سيتم قبل الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في 30 تشرين الاول 2016.

يركز العراق في خلافاته مع أوبك على المصادر الثانوية التي تعتمد عليها أوبك اضافة إلى التقارير الرسمية للإنتاج التي تقوم وزارة النفط بإرسالها إلى المنظمة. وعادة فان التقارير التي يقدمها العراق اعلى مما تقدمه المصادر الثانوية، حيث كان العراق العضو الوحيد الذي اعترض في اجتماع المنظمة الاعتيادي في نهاية تشرين الثاني 2016 على هذه الارقام وان كانت المنظمة قد تبنتها في تحديد السقف الانتاجي للمنظمة خلال شهر تشرين الاول 2016 والبالغ 33.8 مليون برميل يوميا، يضاف إلى ذلك يظهر العراق في موقف المتناقض فهو في بعض الاحيان يصر على استثنائه من الحصص الانتاجية او انه يطالب بالسماح له بسقف انتاجي يتراوح بين 4.75 - 5



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

مليون برميل يوميا وتأتي إيران بالمرحلة الثانية للمشكلة حيث تطالب بالاستثناء من السقف الانتاجي التي اتفق عليه في مؤتمر الجزائر وتحديث إيران على 4.0 مليون برميل يوميا.

الجدول ادناه مقارنة لما تقدمه وزارة النفط العراقية وما تحصل عليه أوبك من المصادر الثانوية وكذلك بالنسبة لإيران

	العراق			إيران		
	الربع الثالث 2016	وزارة النفط	المصادر الثانوية	الفرق	وزارة النفط	المصادر الثانوية
الفرق						
الربع الثالث 2016	4666	4394	-272	3653	3644	-9
اب 2016	4622	4375	-247	3630	3647	17
ايلول 2016	4774	4472	-302	3710	3663	-47
تشرين الاول 2016	4776	4561	-215	3920	3690	-230

من اجل وأد الخلاف بين المنظمة والعراق فلقد قام الامين العام للأوبك بزيارة العراق مع وفد كبير، ولأول مرة يقوم الامين العام للمنظمة بزيارة العراق منذ فترة طويلة من الوقت واجتمع مع وزير النفط ورئيس التحالف الوطني ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حيث اكد الجميع استمرار تعاون العراق مع المنظمة ودعمها واكد الامين العام اهمية العراق لكونه ثاني اكبر مصدر للنفط في المنظمة، وطالب رئيس التحالف الوطني من امين عام المنظمة استثناء العراق من اي اتفاقية لتخفيض الانتاج النفطي لكونه يخوض حربا شرسة مع الارهاب، وبين وزير النفط ان العراق يسعى ويدعم تقريب وجهات النظر بين المنتجين داخل المنظمة وخارجها والبحث عن افضل السبل لاستقرار السوق واكد رئيس الجمهورية الحرص على بناء علاقات متوازنة مع الدول النفطية فضلا عن الاستفادة من الخبرات النفطية كما صرح وزير الخارجية بان أوبك ينبغي عليها ان تسمح للعراق بالاستمرار في رفع انتاجه من دون قيود وان على العراق زيادة انتاجه كونه في وضع خاص ولا بد من دعمه في الحرب التي يخوضها مع الارهاب.

من المؤسف ان تصريحات المسؤولين في العراق خلال زيارة الامين العام ركزت فقط على دور العراق في محاربة الارهاب وكأنه الدولة الوحيدة التي تواجه ذلك فهناك دول داخل المنظمة مثل ليبيا ونيجيريا وفنزويلا لديهم نفس المعاناة وكان بالأحرى اوضح وضع العراق النفطي منذ عام 1980 وحتى الان واستفادت الدول الاخرى داخل المنظمة من تحجيم انتاج العراق طول هذه الفترة وحرمانه من التطور الذي شهدته الصناعة النفطية وتخلف القطاع النفطي العراقي في مواكبتها يضاف إلى ذلك المعاناة الجديدة في تحمل ميزانيته التكاليف الباهظة للحرب التي يخوضها مع الارهاب.

واوضح العراق بان لدية قابلية انتاجية أكثر مما تقرر أوبك بنشراتها الشهرية حيث كان معدل التصدير فقط من المنطقة الجنوبية خلال الاشهر الاخيرة قد تصاعد تدريجيا وارتفعت اسعار النفط وسط اشارات حول قبول العراق خطة وبك للحد من الامدادات ودعم الاسعار بعدما اثير مؤخراً احتمال عرقلة اتفاق تخفيض الانتاج من قبل بغداد وطهران.

وقال رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ان بغداد على استعداد لخفض الانتاج في إطار خطة أوبك لتقليص تخمة المعروض وتعزيز الاسعار مضيفا ان ما ستخسره بلاده بتخفيض الانتاج ستعوضه بارتفاع العائدات واكد ان العراق يتحمل مسؤولية جزء من هذا التخفيض.

وعلى وفق ما صرح به رئيس الوزراء قبل مغادرة الوفد للاجتماع الاعتيادي للمنظمة في 30 تشرين الثاني 2016 اشار إلى ان مجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد في 23 تشرين الثاني قد ناقش الوضع الرسمي للعراق واكد دعمه للمنظمة في قرارها الذي ستتخذه في تخفيض الانتاج، وحاول البعض انتقاد وزارة النفط لحجبها ولفترة معينة المعلومات النفطية بالرغم من اتباعها لمبدأ الشفافية لعدة سنوات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

دون الاخذ بنظر الاعتبار ان العراق يجابه اعضاء المنظمة التي تصر على انضمام العراق لتخفيض الانتاج وكذلك التقارير الثانوية التي تصدرها عدة جهات عن انتاج النفط العراقي بعيدا عن الارقام الرسمية التي تصدرها وزارة النفط في فترة حساسة وان هناك تناقض في الارقام داخل وزارة النفط وان الهدف يجري في تثبيت ارقام العراق بالأرقام الرسمية قبل انعقاد المؤتمر الاعتيادي للمنظمة، ثم لم يلاحظ المنتقدون قيام وزير النفط بنقل مدير عام الدائرة الفنية المسؤول عن اعطاء البيانات الرسمية إلى وظيفة خبير في نفس الوزارة لتناقض الارقام الصادرة من دائرته، ان الانفعالات الفورية وبدون التروي والدخول في المبارزات الاعلامية التي تكون عادة عديمة الفائدة ومضرة ومن ثم ارسال مثل هذه البيانات إلى عدة جهات ستضطر الوزارة من حين إلى اخر إلى مجابهة مثل هذا التوجه بدلا من التركيز على العمل الانتاجي.

وأضطر العراق اخيرا بقبول تخفيض انتاجه بمعدل 210 ألف برميل يوميا وبالرغم من عدم القناعة ولكن كان لا بد له من اتخاذه وذلك للأسباب التي بينت اعلاه.

ويحاول البعض بتبيان الجوانب السلبية لهذا القرار مع عدم الاخذ بنظر الاعتبار ان العراق لو رفض الالتزام بقرارات أوبك فمن المؤكد ان قرار تحديد الانتاج للمنظمة وخارج المنظمة سيفشل وبالتالي فان اسعار النفط الخام سوف تهبط إلى ما دون 40 دولار للبرميل خلال عام 2017 وستزداد ازمات العراق نظراً للظروف الامنية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها ولربما ستكون خسارته المادية أكثر نتيجة هبوط اسعار النفط.

لو نظرنا إلى الاحصائيات التي تتوقعها وكالة الطاقة الدولية لوجدنا ان اسعار النفط سوف تتصاعد تدريجيا بعد عام 2020 لتصل نفس المستوى التي وصلت عليه قبل عام 2013 ومقترح فان الطريقة الوحيدة لكبح تصاعد اسعار النفط هي قيام بعض الدول بالاستثمار منذ الان في حقول العراق غير المطورة وازافة حوالي 3 مليون برميل يوميا إلى الطاقة الاحتياطية العراقية وستبقى هذه الكميات كطاقات انتاجية متأرجحة لكبح الاسعار وان تسديد كلفة الاستثمار هذه ستكون من كميات النفط الاحتياطية المنتجة خلال السنوات اللاحقة وستكون المبالغ المطلوبة لمثل هذا الاستثمار حول 30-40 مليار دولار مع البنى التحتية التي تحتاجها الكميات المنتجة والمهينة للتصدير.

ان تم تطبيق مثل هذا المقترح مشتركا مع العراق فهو بحاجة إلى سنتين تمتد إلى حوالي 2019 ومن ثم ستة سنوات للتنفيذ وسيصبح العراق مهينا بطاقة انتاجية قد تبلغ 10 مليون برميل يوميا منها 3 ملايين برميل تبقى طاقة انتاج متأرجح للدول المشتركة في المشروع ابتداء من عام 2025.

ان مثل هذا المقترح سيعطي للدول المشتركة في المشروع استراتيجية لكبح زيادة الاسعار إلى مستويات عالية وان تطوير حقول العراق بدون الانتاج منها الا في حالة احتياج تلك الدول إلى نفوط اضافية اي يمكن اعتبار الحقول المستثمر فيها كطاقة انتاجية احتياطية لتلك الدول وهذا سيغني هذه الدول من بناء خزير استراتيجي احتياطي في مستودعات كبيرة ومتفرقة ذات كلف استثمارية وتشغيلية عالية وان انتاج هذه الحقول يكون حصرا للدول المستثمرة اما اذا كان الانتاج لحاجة السوق فيدفع العراق قسم من كلف الاستثمار بالنفط الخام المصدر من هذه الحقول.

هناك مشكلة مهمة أخرى على العراق معالجتها قبل ان تصبح كارثة مستعصية. أثناء الجولات الانتخابية للرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترمب صرح ولعدة مرات بأنه كان من الاجدر أن تأخذ أمريكا نفط العراق تسديدا للمبالغ الضخمة وقدرها 3 ترليون دولار التي صرفتها عند احتلال العراق عام 2003 وحتى مغادرة القوات المحتلة في نهاية عام 2011، وأعاد نفس التصريح بعد انتخابه. ولم نرى اي رد فعل رسمي عراقي. لكن وزير الدفاع الجديد اثناء زيارته للعراق في شباط 2017 بين ان الرئيس لا يعني ذلك. كان



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

بالأحرى ان نرد بالمثل بأن الولايات المتحدة كان عليها ان تدفع تعويضات للعراق من جراء غزوها واحتلال العراق واحتساب الخسارة الاقتصادية والمجتمعية وتحطيم البنى التحتية من جراء احتلال العراق لأسباب خاطئة.

إن تصريحات الرئيس الجديد في عام 2016 لم تكن لأول مره، حيث انه ولم يكن في ذلك الوقت مرشحا بل انتهاز فرصة قيام الدولتين للتفاوض حول انسحاب القوات ليصرح في نيسان 2011 وقبل خروج القوات الأمريكية من العراق بان على الولايات المتحدة ان تبقى وتستحوذ على نفط العراق لتغطية مصاريف الحرب، دون أن يأخذ بنظر الاعتبار القوانين الدولية التي تحدد تصرف القوات المحتلة. وفي ذلك الوقت شرح اسلوب بيع النفط العراقي بحيث تستلم الولايات المتحدة 1.5 ترليون دولار وتعطي الباقي للحكومة العراقية، وسوف تعوض الولايات المتحدة بريطانيا ما صرفته لمشاركتها في غزو العراق، مما يؤكد بصوره قاطعه ان السيطرة على نفط العراق كان من الاهداف الرئيسية لتلك الحرب.

لابد ان تكون هناك وقفه جديده للنظر بهذه المطالبات من الناحية القانونية والقانون الدولي والامم المتحدة والتي لم نجد أن الحكومة العراقية قد هيات الرد القانوني لتلك المطالبات التي لم يكررها فقط الرئيس، فلقد كررها سابقا أعضاء من الكونغرس الامريكي عندما زاروا العراق في 2011 الذي طالبوا العراق بدفع تعويضات عن خسائر الجيش الامريكي والذي طالبوا الحكومة العراقية بدفع 1.8 ترليون دولار وكان رد فعل الحكومة العراقية في ذلك الوقت بطردهم من العراق وبينت ان تصريحاتهم تتسم بعدم المسؤولية، غير ان السفارة الأمريكية في ذلك الوقت اعلنت ان اراء الزائرين لا تعكس بالضرورة موقف الإدارة الأمريكية.

أما التوتر بين البلدين فلقد بدء منذ عام 1991 وخلال الحصار الاقتصادي الخانق للعراق لـ 13 سنة حتى عام 2003 وتبعه غزو العراق عام 2003 بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وتعامل العراق مع الارهابيين التي اثبت بشكل قاطع عدم وجود هذه المسببات مما ادى إلى تدمير البنى التحتية وانشقاق المجتمع وتعرض البلد لغزو الارهاب.

ولقد تسربت معلومات جديده بان هناك خطه أمريكية لإعادة اعمار العراق مقابل النفط ويتألف المشروع أكثر من 100 فقره أغلبها قانونيه وماليه:

يتلخص المشروع بأن يتم إعمار وبناء العراق وبالأخص المناطق الذي تم تحريرها من داعش مقابل ان يكون النفط مقابل الاعمار وبأسعار يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين العراقية والأمريكية وعلى إثر الاتفاق تنظم اتفاقية بين البلدين.

(3)

السوق النفطي بين اجتماعي

مؤتمر الجزائر في 28 ايلول 2016

و

المؤتمر الاعتيادي للمنظمة في 30 تشرين الثاني 2016

والاجتماع مع المنتجين خارج المنظمة في 10 كانون الاول 2016



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

تتوقع أوبك بأن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2016 هو 2.9% أما في عام 2017 فيتوقع أن يكون 3.1%، أما نمو الاقتصاد الصيني فسيكون 6.5% والاقتصاد الهندي سيكون 7% وسيكون الطلب العالمي على النفط 94.27 مليون برميل يوميا وكان سعر برنت قبل اجتماع الجزائر في اب 47.16 دولار للبرميل وسعر غرب تكساس الوسيط 44.30 دولار للبرميل.

وبدأت التصريحات مختلفة من وزراء النفط الفنزويلي والبرازيلي والروسي لدعم الاتفاق الذي تم في الجزائر وكذلك الأمين العام للمنظمة وبدأت سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين السعودية وروسيا وتم الاتفاق على اجتماع فني في اسطنبول / تركيا بيد أن هذا الاجتماع لم يكتب له النجاح لعدم حضور وفد السعودية.

ومما زاد من تذبذب الأسعار في هذه الفترة هو إصدار معهد البترول الأمريكي تقديراته الأسبوعية لمخزونات الخام مساء يوم الثلاثاء من كل اسبوع في الساعة 20.30 بتوقيت جرينش يليه بيانات رسمية من إدارة المعلومات الطاقة الأمريكية يوم الأربعاء من كل اسبوع لتبيان زيادة خزين النفط والمنتجات النفطية أو انخفاض الخزين بكميات قليلة محددة تؤثر على أسعار النفط العالمية وكان من المفروض إيجاد أسباب أخرى لتفسير ما يحدث في السوق وعادة ما تكون تلك المعلومات بعيدة كل البعد عن الظروف الحقيقة والواقعية لسوق النفط.

وفي سياق متصل نعود إلى الاجتماع غير الاعتيادي الذي تم في الجزائر في نهاية ايلول 2016 وكان احد المفاجئات فيه التوافق الذي تم بين السعودية وإيران على اقرار الاتفاق بأن الاجتماع الاعتيادي للمنظمة نهاية شهر تشرين الثاني 2016 سوف يبحث بتثبيت أو تجميد الانتاج لأوبك ما بين 32.5 – 33.0 مليون برميل يوميا وترك التفاصيل لاحق بين اللجان الفنية لأعضاء المنظمة قبل الاجتماع الاعتيادي في 30 تشرين الثاني 2016، أن مجلس اللجنة الاقتصادية داخل المنظمة والذي يتألف من مندوبي الدول الاعضاء البالغ عددهم 14 عضوا وهو المجلس الذي يقوم بتهيئة تقرير فني عن حالة السوق إلى الجلسة الاعتيادية لوزراء المنظمة إلا أن تقارير دولية بينت أن اجتماع اللجنة الفنية في فينا الذي يسبق عادة الاجتماع الاعتيادي لم يسفر عن تحقيق توافق في الآراء مع العراق وإيران مع احتمال رفضهما الاتفاق، بالرغم من أن أعضاء المنظمة كانوا مجتمعين في شهر ايلول 2016 فإن انتاج المنظمة قد زاد بمقدار 220 ألف برميل يوميا خلال نفس الشهر مما كان يوحي إلى صعوبة الوصول إلى اقرار لتحديد وتثبيت وتجميد أو تخفيض الانتاج وظهرت في نفس الوقت وجوب البحث عن دقة المعلومات فيما ينتجه أعضاء المنظمة، فيما تصعد أوبك انتاجها فإن الدول المنتجة للنفط خارج أوبك قد انخفض انتاجها في السنتين الأخيرتين ويتوقع أن يتوقف هبوط انتاج النفط خارج أوبك في عام 2017 وخاصة دول مثل روسيا وكندا وأمريكا.

وكان الفائض بين الانتاج والاستهلاك في تشرين الاول 2016 مقداره 2.15 مليون برميل يوميا وإذا افترض أن أوبك تقرر تخفيض انتاجها ما بين 1.2 - 1.5 مليون برميل يوميا حسب الاتفاق المبدئي في الجزائر فمعنى ذلك أن التخفيض سيقطع من النفط المنتج نحو الخزين وليس انهاءه، وأن التساقط في الانتاج خلال شهر ايلول وتشرين الاول 2016 اضافة إلى مجموع انتاج أوبك خلال تشرين الاول 651 ألف برميل يوميا بحيث بلغ انتاج أوبك 34.285 مليون برميل يوميا وأن معظم الانتاج المضاف جاء من ثلاث دول هي إيران ونيجيريا وليبيا التي تبغي الوصول إلى معدلات انتاجها الطبيعية.

إيران انتجت 3.92 مليون برميل بزيادة 200 ألف برميل عن شهر ايلول والعراق أنتج 4.776 مليون برميل أي بزيادة 200 ألف برميل وفنزويلا زادت انتاجها ب 300 ألف برميل يوميا، حيث هناك تقارب بين الاحصائيات التي تعطيها الدول لإنتاجها وبين الاحصائيات الصادرة من المصادر الثانوية والتي تعتمد عليها أوبك أكثر من اعتمادها على المصادر الحكومية لدول أوبك.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

في تشرين الاول 2016 وصل انتاج النفط العالمي إلى أكثر من 100 مليون برميل يوميا بضمنها المقطرات حيث بلغ انتاج النفط العالمي 97.8 مليون برميل يوميا وبلغ انتاج أوبك 33.83 مليون برميل يوميا وبلغ خزين النفط التجاري 3068 مليون برميل.

كما كان متوقعا ولم يمر الا اسبوع واحد على اجتماع أوبك حتى بدأت اسعار النفط بالانخفاض ويعزو الاسباب إلى بيانات متفاوتة عن مخزونات النفط الأمريكية وشكوك بشأن تطبيق أوبك خفضا للإنتاج وكان انخفاض الاسعار بسبب المضاربة في السوق وتعود الاسعار إلى الارتفاع والانخفاض في 10 كانون الاول 2016 وسط الحيرة عن معرفة فيما إذا كان تذبذب السوق هو المحرك الرئيسي لتغير السوق او الاعلام المضلل والتشكيك فيه.

ارسلت المنظمة دعوة إلى 14 دول منتجة للنفط خارج أوبك للحضور إلى المؤتمر الذي عقد في فيينا في 10 كانون الاول لمناقشة تخفيض انتاج هذه الدول ليكون مجتمعا 600 ألف برميل يوميا، الا ان الدول التي ابدت استعدادها لحضور المؤتمر هي روسيا وعمان بينما لم تشمل القائمة دول مثل النرويج والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ولقد التزمت روسيا بتخفيض 300 ألف برميل يوميا من معدل انتاجها لشهر تشرين الثاني البالغ 11.21 مليون برميل يوميا بينما التزمت عمان بخفض 5-10 % من انتاجها بينما بين المسؤولين في دولة عمان بان التخفيض سيكون اقل من 5 % من انتاجها البالغ مليون برميل يوميا من النفط والمقطرات.

كما سيتم تهيئة لجنة لمراقبة الانتاج من الكويت والجزائر وفنزويلا ودولتين خارج أوبك، اما النرويج فلقد اعلنت بصراحة بانها سوف لن تحضر لاجتماع المنظمة مع دول خارج أوبك وليس لديها نية بتخفيض انتاجها الذي في الاصل في انخفاض مستمر وكان معدل انتاج النرويج من النفط والسوائل خلال الفترة من الاشهر الاولى من عام 2016 قد بلغ 1.96 مليون برميل يوميا منها 1.58 مليون برميل من النفط، اما معدل التصدير من روسيا بلغ قد بلغ 4.38 مليون برميل يوميا اي بواقع تصاعدي بمعدل 12 % عن التصدير عام 2015.

وإذا كان سوق النفط صحيحا وسعر النفط مقبول فلماذا لا تنتظر دول أوبك إلى ما تقدمه المنظمة من دراسة السوق النفطي وتساعد انتاجها دون ان تتدخل سكرتارية المنظمة في تحجيم انتاج تلك الدول.

لقد اكد الامين العام لمنظمة أوبك خلال هذه الفترة التزام أوبك باتفاق الجزائر لتجميد سقف الانتاج ما بين 32.5 – 33 مليون برميل يوميا وتحديد سقف الانتاج في الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في 30 تشرين الثاني 2016، وان الطلب على النفط قد ارتفع من 93 مليون برميل يوميا عام 2015 وان التوقعات تشير إلى ارتفاع الطلب إلى أكثر من 109 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040 وسيسهم بنسبة 53% من مجمل الطلب على الطاقة في ذلك العام وان ذلك يتطلب استثمارات ضخمة ليس لزيادة الانتاج ولكن ايضا لاستيعاب معدلات الانخفاض في الحقول القائمة .

كان هناك انخفاض في اسعار النفط بمعدل 26 % في عام 2015 وتوقعات انخفاض 22 % في عام 2016 وان لم تكن أوبك قد توصلت للاتفاق على خفض الانتاج فان اسعار النفط لن تتعدل عام 2017، وبعد المؤتمر غير الاعتيادي في الجزائر حذرت وكالة الطاقة الدولية أوبك بان عدم الالتزام بقراراتها لتحديد او تخفيض الانتاج بما اتفق عليه 32.5 – 33 مليون برميل سوف لن يعيد التوازن إلى السوق النفطي وخاصة ان انتاج أوبك قد بلغ 33.6 مليون برميل يوميا في ايلول 2016، ويرى المحللون بان على أوبك تخفيض انتاجها بحوالي 0.75 – 1.0 مليون برميل يوميا في عام 2017 لإعادة التوازن في السوق في عام 2017 وما بعده، وفي نفس الوقت صرحت كندا بأنها قد خسرت 1.5 مليون برميل يوميا من انتاج النفط الرملي من جراء انخفاض اسعار النفط الخام الا ان الانتاج عاود بالصعود بعد التحسين النسبي في الاسعار.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

كما صرحت النرويج انها ولأول مرة انها اضطرت للسحب في عام 2016 من صندوق الاجيال للحفاظ على النشاط الاقتصادي وستضطر النرويج لسحب 28.5 مليار دولار من الصندوق البالغ 800 مليار دولار في عام 2017، وان النرويج وكندا والبرازيل فانهما لم يشتركا في المؤتمر الذي انعقد في 10 كانون الثاني 2016 لتخفيض الانتاج اسوة بالدول الاخرى التي اشتركت في التخفيض.

يمكننا القول ان التصريحات التي صدرت خلال الاشهر الاخيرة من الهشاشة بمكان واصبح النفط لعبة بين المضاربين وفي كل ثلاثاء واربعاء من كل اسبوع ينظر السوق إلى الخزين التجاري في الولايات المتحدة الامريكية فاذا ارتفع بمليونين برميل او انخفض ترتفع اسعار النفط الخام تبعاً لذلك، وللاطمئنان مسؤولي الحكومات خارج القطاع الطاقوي فان مسؤولي القطاع يصرون ان السوق سيصل الى مرحلة التوازن في منتصف عام 2017 او بعده بقليل والسبب هو تناقص الاستثمارات في هذا القطاع وبالرغم من الاجتماعات المستمرة من قطر إلى الجزائر إلى فينا لم يحدث فيها اي توافق على تخفيض او تجميد الانتاج فالجميع كانوا يعولون على الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في تشرين الثاني 2016 باعتباره المنقذ، واخيرا فقد اتفق الجميع ولكن المهم الالتزام بما اتفق عليه وان لا تحدث

خروقات في الالتزام بعد شهر او شهرين من هذا الاتفاق وعدم حدوث تنافس بين الدول تؤدي إلى هبوط الاسعار مرة اخرى بسبب ان تلك الدول تعتمد في اقتصادها على الموارد النفطية وما زالت تلك الدول لا تقوم بتقويم اقتصاداتها على الموارد الربحية في مجال التصنيع والزراعة والبناء الاقتصادي المرتكز على تنويع الاقتصاد وبناء المجتمع الحضاري المتوافق والمنسجم مع المجتمعات المتحضرة العالمية.

وفي الوقت الذي تتحدث روسيا على الاتفاق مع أوبك على تثبيت الانتاج الا ان انتاجها في تصاعد مستمر وقد بلغ 11.2 مليون برميل يوميا في تشرين الثاني 2016، اما شركات الخدمات البترولية فلقد استغلت الوضع ليس في تخفيض كلف المشاريع بل الاستغناء عن العمالة او احوالة البعض على التقاعد قبل الاوان بعد منحهم حوافز مشجعة وبالتالي يفقد القطاع خبرات كبيرة اما الشركات الوطنية فهي تعاني من حجم العمالة غير المنتجة والتي لا يمكن الاستغناء عنها لأسباب سياسية او اجتماعية.

السؤال المطروح إذا كان الهدف من التحركات المكوكية للمهتمين بشؤون الطاقة لتحديد الانتاج، وتدخل بعض القادة السياسيين للدول المنتجة للنفط في شؤون النفط وتناقض الاقوال بين التفاؤل والتشاؤم حول المسار لتثبيت التوازن في السوق النفطي، وجد الاعلام فرصة لتغيير اقوالهم في هذا المضمار ما بين مؤيدين لتجميد الانتاج او ما يسمى حديثا بتثبيت الانتاج ومأبين ما يؤكد ان حالة السوق سوف لن تتحسن الا إذا تم تخفيض الانتاج من الدول الكبرى المنتجة للنفط وبالأخص المملكة العربية السعودية وروسيا.

ان تغير الاسعار يوميا نتيجة لبعض عوامل السوق والعوامل السياسية والمالية في اسواق البورصة العالمية لا يمثل حقيقة اي تصور حقيقي للعلاقة ذلك مع الكميات المنتجة والمصدرة للنفط الخام او حالة المنتجات النفطية في العالم.

ان كميات النفط المنتجة التي تعلن من قبل الدول المنتجة ومن قبل منظمة الاقطار المصدرة للنفط او المصادر الثانوية لا تأخذ بنظر الاعتبار ان بعض الشحنات المصدرة للنفط قد تحسب على الشهر نفسه او تنتقل إلى الشهر اللاحق عند عدم اكمال التحميل في وقته ولو فرضنا مثلا ان ناقلتين عملاقتين من حمولة مليونين برميل قد تأخرت مما أدى إلى احتساب اربعة ملايين برميل على الشهر اللاحق او ان بعض المصافي قد اوقفت لإجراء الصيانة السنوية وبالتالي زاد تصدير النفط لتلك الدولة وقل استهلاك النفط داخليا وبالتالي يهتم الاعلام النفطي فقط بالأرقام المطلقة، او لحساسية الاسواق المالية فان اسعار النفط ترتفع او تنخفض تبعاً لذلك ولهذا فان المضاربين في السوق المالي في متابعة مستمرة لهذه الارقام .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ويغفل البعض عن تقدير التأثيرات البعيدة المدى على الطلب والاستهلاك نتيجة للعوامل الفنية والسياسية والمناخية بحيث اضطرت منظمة الطاقة العالمية وأوبك إلى إصدار تقارير شهرية اخذين بنظر الاعتبار النشاط الاقتصادي العالمي والتغيرات الجيوسياسية وتأثيرها على المسار النفطي وتقوم هذه المنظمات بتعديل ارقامها شهريا لتلائم ظروف السوق.

لم تتوقع المصافي الاوربية ان ينجح اجتماع الجزائر وحتى لو تم الاتفاق على تحديد الانتاج فسوف لن يحدث اتفاق في الاجتماع الاعتيادي او ستحدث خروقات عند الاتفاق ولهذا لم تعبر اي اهمية لزيادة اسعار النفط بعد اجتماع الجزائر، ما يهم الدول الاوربية ان انخفاض اسعار النفط سيؤثر في قيام دول أوبك بتخفيض الاستثمار في مجال النفط والغاز وتأثير ذلك على الشركات الاوربية العاملة في بناء تلك المشاريع.

ولقد صرح بعض المسؤولين النفطيين في أوروبا بان ليس هناك علاقة بين سعر النفط وهامش الربحية بين ارتفاع اسعار النفط واسعار المنتجات النفطية في الاسواق الاوربية وان اسعار المنتجات النفطية تتأثر كذلك بتخمة وتراكم المنتجات النفطية كخزين تجاري في اسواقها.

وكما كان متوقعا وبعد انقضاء فترة على الاتفاق بدأت اجهزة الاعلام والنشريات النفطية تشكك في نجاح الاتفاق وهذا امر يجب على المنظمة متابعته فان هذا التشكيك سيجعل اسعار النفط في ارتفاع او انخفاض وهو امر تستفاد منه الجهات التي تقوم بالمضاربة في السوق النفطي.

لعبت روسيا دورا كبيرا في الاتفاق الذي تم بين منتجي النفط داخل أوبك وخارجه وفي الحقيقة ان تثبيت الانتاج او تخفيضه كان فكرة روسية وفنزولية قبل ان تتبناها دول أوبك حيث عانت الميزانية الروسية من انخفاض الاسعار في منتصف عام 2014 وبلغت ذروتها عام 2015 وكذلك الحصار الاقتصادي المفروض عليها.

وبالرغم من التدخل الشخصي لوزير النفط الروسي الكسندر نوفاك في كافة الاجتماعات التي عقدت منذ اجتماع قطر وطهران والجزائر واسطنبول وفيينا فان روسيا لم تألوا جهدا لرفع انتاجها النفطي الذي بلغ 11.11 مليون برميل يوميا مرتفعا بمقدار 4% من انتاج النفط في ايلول 2016، علما بان روسيا تصرح دائما بانها ستجد الميكانيكية والعوامل المحتاجة لتجميد الانتاج عند الاتفاق مع أوبك اما انتاجها من الغاز فلقد بلغ 51.33 مليار مكعب خلال شهر أيلول اي بزيادة 1.71 مليار متر مكعب يوميا مقارنة ب 45.21 مليار متر مكعب في اب .

كما ان وزير النفط الروسي صرح مرارا بان تجميد الانتاج لفترة من الوقت سيقفل من التذبذب في اسعار النفط في الاسواق العالمية وحذر من انخفاض اسعار النفط سيهدد ميزانيات الدول المنتجة للنفط وان تجميد الانتاج او تخفيضه سيكون الرأي الصائب لمعالجة ازمة الطاقة العالمية ولقد كرر مرارا بان اسعار النفط المعتدلة هي ما تبغيه روسيا وان اهم ما تصبو اليه هو اتفاق لتحقيق الاستقرار في اسعار النفط العالمية وهذا يشمل تثبيت الانتاج بالنسبة إلى روسيا وان الهدف هو امكانية احراز تقدم على صعيد اعادة التوازن إلى السوق لصالح الجميع .

وحذر الكسندر نوفاك الدول المنتجة بان انخفاض الاستثمار في قطاع النفط سيؤثر سلبا على القطاع على المدى البعيد ومرة اخرى سترتفع الاسعار إلى مستويات غير اعتيادية وان الاستثمار في هذا القطاع قد انخفض إلى مستوى 450 مليار دولار سنويا، وقد أكد ان ذلك ليس في اتجاه تغيير ميكانيكية السوق ولكن يسعى مع دول أوبك لتعديل وموازنة السوق، ولقد لعبت روسيا دورا كبيرا عند انعقاد المؤتمر العالمي للطاقة في اسطنبول بحضور رئيس جمهورية روسيا بوتين



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وكان الرئيس الروسي بوتين قد صرح اثناء حضوره مؤتمر الطاقة الدولي في اسطنبول بأنه يؤيد محاولة أوبك لتثبيت الانتاج وهذا الموقف من الرئيس الروسي أكد بان روسيا توافق على تثبيت انتاجها إذا وافقت مجموعة الدول في منظمة أوبك على تثبيت سقف الانتاج للمنظمة وبالتالي فلقد ارتفعت اسعار النفط الخام واسهم الشركات النفطية.

اثناء مؤتمر الطاقة الدولي في اسطنبول صرح وزير الطاقة السعودي بأن الدول المنتجة للنفط تحاول فرض التوازن بين الانتاج والطلب على النفط لأجل استقرار السوق النفطي وتوقع ان يصل سعر النفط إلى 60 دولار للبرميل نهاية عام 2016 بالرغم من ان الوزير السعودي صرح مرارا ان تحديد الانتاج ليس لرفع سعر النفط الخام بل لإجراء التوازن في السوق بين العرض والطلب ولكن تثبيت الانتاج سوق لن يؤثر على تطوير الحقول.

لقد بين كثير من مسؤولي الشركات النفطية الروسية بان تخفيض انتاج قطاع النفط فيها سيؤثر على الاستثمار في هذا القطاع، ويتوقع ان يكون انتاج النفط مستقرا في روسيا خلال عام 2017 الا انه سيبدأ بالانخفاض خلال عامي 2018-2019.

ماذا كان سيحدث لو لم تتجه دول أوبك نحو الاتفاق ليس فقط على تجميد الانتاج بل التوافق بينها وفصل خلافاتها السياسية عن المنظور الاقتصادي لتلك الدول وتأثير ذلك على شعوبها التي تعودت على المعيشة بمستوى متوسط مقارنة مع الشعوب الاوربية فالتقشف الذي تنتبئه حكومات تلك الدول ستكون تأثيرها مباشر على الطبقات المتوسطة والفقيرة أكثر من الطبقات العليا ورجال الاعمال والشركات الكبيرة والمصارف.

خلال شهر تشرين الثاني حاولت الدول المنتجة للنفط زيادة انتاجها وبالتالي فان الخزين التجاري في الدول المستهلكة للنفط بدء بالتصاعد مما أدى إلى خفض اسعار النفط إلى دون مستوى 40 دولار للبرميل علما بان كل المراقبين قد اكدوا ان النشاط الاقتصادي في الدول الكبرى سيكون معتدلا وبالتالي فإن تصاعد الاستهلاك لا يتناسب مع تصاعد انتاج الدول المنتجة للنفط، اما ما سيحدث في الولايات المتحدة الامريكية بعد الانتخابات الاخيرة فمن المؤكد ان الحكومة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية ستشجع الاستثمار وزيادته في تطوير النفط والغاز الصخري .

كان من المتوقع ان الهبوط المتواصل لسعر النفط الخام سيؤثر ايجابيا على النشاط الاقتصادي للدول المستهلكة للنفط الا ان ذلك مع الاسف لم يحدث وتعتمدت تلك الدول على ابقاء الضرائب على المنتجات النفطية كما هي وبالتالي لم تستفاد الدول المنتجة للنفط والشعوب المستهلكة للمنتجات النفطية من هذا الهبوط وتقلصت الاستثمارات في القطاع كما كان متوقعا وبالتالي احجمت بعض الدول والشركات النفطية من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة.

(4)

المؤتمر الاعتيادي لمنظمة أوبك في 30 تشرين الثاني 2016
والاجتماع مع المنتجين خارج أوبك في 10 كانون الاول 2016



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

لقد تم ارساء مبدأ الحصص الانتاجية في منظمة أوبك منذ عام 1983 واثناء الحرب العراقية الإيرانية وفي عام 1986 منح العراق نفس الحصة الانتاجية لإيران وكانت تمثل 14% من مجموع السقوف الانتاجية لأعضاء منظمة أوبك التي كانت في ذلك الحين 17.5 مليون برميل يوميا ، كما تم الاتفاق في هذا الاجتماع الاعتيادي للمنظمة ان تقوم السعودية بدور المنتج المتأرجح وان يكون سقفها الانتاجي 5 مليون برميل يوميا اي 28.5 من مجموع السقوف الانتاجية وابقاء 12.5 مليون برميل يوميا لأعضاء المنظمة الآخرين وذلك لدعم اسعار النفط لتبلغ 29 دولار للبرميل بعد اجراء هذا الاتفاق وفي اجتماعات اخرى اتفق الاعضاء على المحاولة ان تكون اسعار النفط العالمية بين 22-28 دولار للبرميل ، وكان اكثر اجتماع مهما للمنظمة لإقرار مبدأ تخفيض الانتاج هو ما تم في عام 2008 عندما انهارت اسعار النفط العالمية وكان لهذا القرار ولزيادة النشاط الاقتصادي في بعض الدول المستهلكة للنفط هو ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة حتى وفي ضوء ما وصلت مستويات الاسعار اليه اعتقد اعضاء المنظمة باستحالة هبوط الاسعار عن 100 دولار للبرميل للسنوات اللاحقة وبدء قسم من هذه الدول وبضمنها العراق تخطط لميزانيات خيالية للإنفاق غير المحدود والهدر في الواردات المتأتية من النفط الخام، وفي تلك الفترة ومع الاسف الشديد لا المنظمة ولا الدول المنتجة داخل أوبك لاحظت او انتبهت بان هذه الاسعار ساعدت الشركات النفطية العالمية من القيام بالاكشاف والانتاج من المكامن العميقة والبحرية والنفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية وفي منتصف عام 2014 انهارت اسعار النفط الخام إلى درجة بحيث وصلت في درجة من الهبوط مقارنة بأسعاره في اوائل الثمانينات من القرن الماضي.

وبدلا من معالجة الموضوع بدراسة موازنة السوق اتجهت دول أوبك إلى زيادة انتاجها ظنا بأن ذلك سيساعد على تحجيم انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية وتحجيم الانتاج من الحقول ذات الكلف العالية او تحجيم الانتاج من روسيا او التأثير على ايران اقتصاديا بعد ان تم وضع حصار اقتصادي ونفطي عليها وكان الاعتماد كذلك على تزايد النشاط الاقتصادي للصين والهند ليعوض على نقص التصدير إلى الولايات المتحدة الامريكية ، ولما فشلت هذه الخطة بدأت ظواهر طلب بعض الدول التي تعاني من انهيار ميزانياتها على معالجة الموضوع ولكن التوتر الذي كان قائما بين السعودية وايران والسعودية وروسيا ابطء التوجه إلى معالجة موضوع تثبيت او تجميد او تحديد الانتاج او تخفيضه وبعد اجتماعات غير مثمرة في قطر وايران لقسم من دول المنظمة ثم الاتفاق على اجتماع المنظمة في 28 ايلول 2016 في الجزائر اثناء انعقاد مؤتمر للطاقة يتبعه اجتماع المنظمة مع الدول المنتجة خارج أوبك للاتفاق على تجميد سقف الانتاج للمنظمة ب 32.5-33 مليون برميل يوميا والطلب من الدول المنتجة خارج أوبك بتخفيض انتاجها بمقدار 600 ألف برميل يوميا وصرحت أوبك والدول الاخرى من ان كافة هذه الاجتماعات كانت ليس لرفع اسعار النفط بل لإحداث توازن في سوق النفط الذي وصل إلى التخمة علما بان اسعار النفط من منتصف عام 2014 وحتى بداية عام 2016 وصلت إلى 30 دولار للبرميل او حتى اقل بالنسبة لبعض النفوط الثقيلة وخاصة النفط الفنزويلي ، وكان لابد لوضع بعض الحلول وخاصة وان العراق يعاني من الحرب الدائرة ضد الارهاب وكذلك في ليبيا ونيجيريا .

اثناء اجتماع الجزائر في ايلول 2016 كان انتاج السعودية 10.6 مليون برميل وكان تصديرها 9.2 مليون برميل يوميا وتقوم باستخدام 249 ألف برميل يوميا لإنتاج الطاقة الكهربائية وكان انتاج إيران قد بلغ 3.92 مليون برميل يوميا والعراق 4.776 مليون برميل يوميا والامارات العربية المتحدة 3.118 مليون برميل يوميا.

ولو نظرنا إلى وضع الطاقة العالمي خلال هذه الفترة لوجدنا ان حصة الشرق الاوسط من انتاج النفط العالمي كان 32.5 % في عام 2015 وسيلبلغ 34% عام 2030 و 36% عام 2040 والتوقعات المحتملة بان الاستهلاك العالمي للنفط الذي بلغ 92.5 مليون برميل عام 2015 سيبلغ 98.2 مليون برميل عام 2025 وسيكون 103.5 مليون برميل يوميا عام 2040.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

كما اجرت وكالة الطاقة الدولية دراسة حول نسبة الوقود الاحفوري سيكون 81% خلال عام 2014 والطاقة المتجددة 15% بينما يتوقع ان تكون النسبة للوقود الاحفوري 74% والطاقة المستجدة 19% عام 2040.

اما عن النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة فلقد كان 4.5 مليون برميل يوميا قبل التخفيض وستبلغ الطاقة الانتاجية إلى 6 مليون برميل يوميا عام 2020 ثم يبدأ بالانخفاض وسيتراوح انتاج روسيا 11 مليون برميل وستكون الاسعار للنفط الخام في ضوء الاتفاق 79 دولار للبرميل عام 2020 ليبلغ 111 دولار للبرميل عام 2030 ومن الممكن اعتبار الاتفاق الذي تم في المنظمة ولأول مرة مع اعضاء منتجين خارج أوبك إعادة حياة وتنشيط بعد ما انعكست المناكفات السياسية للدول الاعضاء في المنظمة على نشاطها.

وقبل الدخول في تفاصيل الاتفاق لابد ان نذكر بان ارتفاع اسعار النفط وهبوطها فيها فائدة للدول المستهلكة للنفط اضافة إلى تقليل الميزانيات المخصصة لاستيراد الطاقة فان الضرائب الكبيرة على النفط الخام والمنتجات النفطية تعتبر من الموارد الرئيسية لميزانيات تلك الدول.

كان معدل سعر النفط الواصل إلى السوق الاوربية في 2013 يبلغ 108.53 دولار للبرميل وهبط إلى 52.17 دولار للبرميل في 2015 اي بواقع انخفاض بلغ 52%، بينما بيع مجموع انتاج البرميل المصفى في عام 2013 ب 272.21 دولار للبرميل وهبط إلى 198.29 دولار للبرميل عام 2015 اي بنسبة 27% ومعنى ذلك ان هبوط الاسعار لم يصل إلى المواطن المستهلك.

اما الضرائب في السوق الاوربية فقد انخفضت من 122.59 دولار للبرميل في عام 2013 إلى 99.97 دولار للبرميل اي 19%، ان الضرائب بالنسبة للحكومات فهي مهمة جدا لموازنة ميزانياتها السنوية وهي دائما متلكئة في تخفيضها وتاريخيا فهي دائما تلوم الدول المنتجة للنفط من ارتفاع اسعار النفط الخام ولا تعترف بان الضرائب المفروضة على النفط الخام او المنتجات النفطية عالية جدا وعادة تعلن تلك الدول الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية.

ومن المستغرب جدا عند النظر إلى الاحصائيات بان ما تستلمه تلك الدول من الضرائب هو اعلى مما تحصل عليه الدول المنتجة من انتاج النفط الخام ، وفي دراسة لمنظمة أوبك فان الدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام حصلت بين عام 2010 و 2015 معدل 1318 مليار دولار من بيع المنتجات النفطية في اسواقها وهي اكثر مما حصلت عليه دول أوبك من بيع النفط الخام وان الدول الصناعية حصلت على 1076 مليار دولار سنويا من الضرائب مقارنة ب 944 مليار دولار من بيع النفط الخام للدول المنتجة للنفط ، وان هذه الواردات من بيع النفط الخام يغطي كلف الاستكشاف والانتاج والنقل وكان من المفروض من شعوب الدول الصناعية ان تطلب من حكوماتها تخفيض الضرائب على المنتجات النفطية بدلا من الطلب من الدول المنتجة للنفط لتخفيض اسعار النفط الخام .

ان الفترة التي ارتفعت الأسعار فيها بصورة تصاعدية وحقق ارتفاع اسعار النفط اكثر من 10 دولار للبرميل بعد الاتفاق الاخير فلا وكالة الطاقة الدول ولا الدول الكبرى المستهلكة للنفط ابدت اي تحفظات او اعطت راي بان سوق النفط هو سوق حر ولا يمكن لمنظمة أوبك ان تقوم بتحجيم او تخفيض الكميات التي يستهلكها السوق وتأثير ذلك على ميزانيات الدول المستهلكة للنفط مما يدل دلالة واضحة ان الولايات المتحدة الامريكية تشجع مثل هذا الاتجاه لتطوير النفط والغاز الصخري وان الدول الصناعية الاخرى بصدد تطوير الطاقة المتجددة والطاقة الكهربائية لوسائط النقل وتطوير التكنولوجيا للتقليل من استعمال الوقود الاحفوري .

كانت الفترة قبل الاجتماع الاعتيادي للمنظمة فترة حرجة فلقد تسابقت الدول التي كان لديها طاقة انتاج احتياطية لمزيد من الانتاج تحسبا لاحتساب سقوف انتاجية جديدة في المنظمة وكذلك حالة الدول اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وحاولت بعض الدول مثل ليبيا ونيجيريا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وإيران والعراق على استثنائها من السقوف الانتاجية لظروفها الامنية والاقتصادية والمناكفات السياسية بين السعودية وإيران واصرار السعودية على شمول إيران والعراق بتخفيض انتاجهم.

بالرغم من التوافق الذي تم في مؤتمر الجزائر ودخول فنزويلا واصرارها على شمول العراق بتخفيض الانتاج كما ظهرت مسألة الارقام الحقيقية للإنتاج بين بيانات الدول وما تحصل عليه المنظمة من مصادر ثانوية مما زاد في تذبذب الاسعار صعودا وهبوطا على ما ينشره الاعلام من تصريحات لوزراء النفط التي تتباين بين التفاؤل والتشاؤم وبدأت الاسعار ترتفع لما فوق 50 دولار للبرميل وتخفض بخمس دولارات او اكثر وما يدفع إلى التفاؤل ان كافة دول أوبك بحاجة إلى رفع اسعار النفط الخام لموازنة ميزانياتها السنوية اكثر من رغبتهم في اجراء توازن بين العرض والطلب .

وخلال الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في 30 تشرين الثاني 2016 فلقد قرر اعضاء المؤتمر ال 13 بتخفيض السقوف الانتاجية للمنظمة إلى 32.5 مليون برميل يوميا من انتاج شهر تشرين الاول الذي بلغ حوالي 33.6 مليون برميل يوميا اي بواقع 1.2 مليون برميل يوميا.

ولأول مرة فان الاجتماع كان له تأثير كبير في البورصات المالية والنفطية واسعار عملات بعض الدول وكذلك السندات الحكومية والمصرفية، كذلك حدث توازن في التأثير فالعراق وإيران أصبحا ذا وزن فعال مع السعودية في التأثير على قرارات المؤتمر، وقد حضر المؤتمر ولأول مرة وزراء نفط جدد من إندونيسيا والجزائر واليابون والعراق والاكوادور (وزير خارجيتها) ولقد بين المؤتمر في بداية اجتماعه تقرير اللجنة العليا التي عرض بعد اجتماع الجزائر وتقرير المجلس الاقتصادي للمنظمة.

وبينت الدراسات ان النشاط الاقتصادي العالمي سيكون لعام 2016 2.9% والمتوقع 3.1% لعام 2017 وان هبوط الانتاج المتوقع في الدول المنتجة خارج أوبك وبحدود 800 ألف برميل يوميا في 2016 قبل ان يتعافى بمقدار 300 ألف برميل في 2017 وان الطلب على النفط لعام 2016 و 2017 سيزيد بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا ونظر المؤتمر في ألتزيم التجاري في الدول الصناعية وضرورة تخفيضه وكذلك تقلص الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في عامي 2015 و 2016 وزيادة تسريح العمالة في هذا القطاع خلال السنوات السابقة وادكت على ضرورة زيادة الاستثمار .

قرر المؤتمر ان يكون هدف الانتاج منذ بداية عام 2017 ب 32.5 مليون برميل يوميا وقرر المؤتمر انشاء لجنة رقابية من عدد من وزراء النفط وبمساعدة السكرتير العام للمنظمة لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق لإرساء التوازن في السوق وبأسعار مقبولة من المنتجين والمستهلكين، كما وان توصية اللجنة المؤلفة بعد مؤتمر الجزائر فلقد قرر المؤتمر تأسيس إطار للتعاون مع الدول الاخرى المنتجة للنفط وبصورة منتظمة.

النقاط المهمة في الاتفاق

1. تخفيض انتاج الدول الاعضاء إلى 32.5 مليون برميل يوميا ابتداء من 1 كانون الثاني 2017 بواقع 1.2 مليون برميل يوميا.
2. فترة الاتفاق لمدة 6 أشهر قابلة للتمديد لمدة 6 أشهر اخرى وذلك بعد دراسة حالة السوق.
3. هذا الاتفاق غير ملزم لأي اتفاق اخرى تقررره المنظمة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

4. تأليف لجنة وزارية لمراقبة تنفيذ الاتفاق من وزراء الجزائر والكويت وفنزويلا واعضاء اثنين من الدول المنتجة خارج أوبك برئاسة وزير نفط الكويت وبمساعدة السكرتارية العامة للمنظمة لإجراء مراقبة التنفيذ والالتزام بالاتفاق وتقديم تقريرها للاجتماع الاعتيادي للمنظمة.
5. التوصل إلى هذه الاتفاقية تم بعد مشاورات عديدة وتفاهم مع الدول المنتجة خارج أوبك وبضمنها روسيا على ان يساهموا بتخفيض 600 ألف برميل يوميا.

فلقد قفزت اسعار النفط بما يصل إلى 5 % بعد ان توصلت المنظمة لاتفاق على كبح الانتاج فقد ارتفع خام تكساس الوسيط 2.38 دولار للبرميل اي بحوالي 5.33 % ليصل إلى 47.05 دولار وبرت 2.72 دولار للبرميل اي 5.92 % ليصل إلى 48.69 دولار للبرميل.

وكان من المؤمل ان ينخفض الانتاج إلى 32.5 مليون برميل يوميا من مستواه في تشرين الثاني البالغ 33.24 مليون برميل يوميا، واتفقت المنظمة ان يكون الاجتماع مع المنتجين خارج المنظمة في 9-10 كانون الاول 2016، وانسحبت إندونيسيا مرة اخرى من المنظمة واعلنت عدم امكانها الالتزام باي تخفيض من المنظمة إلى النفط المنتج في إندونيسيا ولو كان هامشيا ومن المعتقد ان إندونيسيا وجدت الفرصة المناسبة اثناء الاجتماع لإعلان انسحابها من المنظمة.

ولقد رحبت روسيا بهذا الاتفاق على ان يكون تخفيضها تدريجيا لأسباب فنية وتعهدت ان يكون تخفيض روسيا 300 ألف برميل يوميا على ان تقوم الدول الاخرى المنتجة خارج أوبك بتخفيض مجتمعة ب 300 ألف برميل يوميا الا انه لم يعط من اي مستوى انتاج روسي سيكون التخفيض.

اتفاقية تخفيض الانتاج (الاجتماع الاعتيادي في 30 تشرين الثاني 2016)

الدولة العضو	الانتاج خلال تشرين الاول 2016	التخفيض	الانتاج ابتداء من كانون الثاني 2017	نسبة الخصم %
1 الجزائر	1.89	-50	1.039	4.3
2 انجولا *	1751	-78	1.673	6.9
3 الاكوادور	548	-26	0.522	2.2
4 الجابون	202	-9	0.193	8.8
5 إندونيسيا **	-	-	-	-
6 إيران	3975	90	3.797	-
7 العراق	4561	-210	4.351	18.0
8 الكويت	2838	-131	2.707	11.2
9 ليبيا ***				-
10 نيجيريا ***				-
11 قطر	648	-30	0.618	2.6
12 السعودية	10544	-486	1.058	41.7
13 الامارات	3013	-139	2.874	11.9
14 فنزويلا	2067	-97	1.972	8.1



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

*بالنسبة إلى انجولا فقط الإشارة لشهر ايلول

** انسحبت إندونيسيا وعلقت عضويتها في المنظمة وللمرة الثانية

*** سمح لليبيا ونيجيريا وإيران بالإنتاج حتى الوصول إلى مستوى سقوفهم الانتاجية السابقة

الاتفاق مع الدول المنتجة خارج أوبك

في الاجتماع الذي تم بين وزير النفط القطري رئيس مؤتمر أوبك ووزير نفط روسيا ألكسندر نوفاك في 10 كانون الاول 2016 ولقد تم الاتفاق بموجب اتفاق منظمة أوبك على تخفيض الانتاج فقد اتفقت 11 دولة من خارج أوبك على تخفيض انتاجها النفطي منذ بداية 1 كانون الثاني 2017 لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد لسنة أخرى وبمقدار 558 ألف برميل يوميا.

كازخستان	20 ألف برميل
المكسيك	100 ألف برميل
عمان	40 ألف برميل
انديجان	35 ألف برميل
روسيا	300 ألف برميل
دول أخرى	63 ألف برميل نتيجة للانخفاض الطبيعي للإنتاج في الدول المذكورة ادناه اخلال عام 2017
المجموع	558 ألف برميل

*والدول الاخرى التي وافقت على التخفيض هي ماليزيا، بحرین، غينيا الاستوائية السودان، جنوب السودان وبيروناي

وسيكون الوزير الروسي ألكسندر نوفاك رئيس مرادف لوزير نفط الكويت في اللجنة العليا لمراقبة الانتاج بالإضافة إلى وزير اخر من المجموعة وبمساعدة سكرتارية أوبك.

وعلق وزير النفط الروسي بعد الاجتماع بان بإمكان روسيا تخفيض انتاجها بمقدار 200 ألف برميل اقل من انتاجها البالغ 11.247 مليون برميل يوميا في تشرين الثاني 2016 وذلك في اذار 2017 ولهذا سيكون الانتاج روسيا 10.947 مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر.

ان انتاج أوبك والدول المنتجة خارج أوبك والتي اتفقت على هذا القرار يمثل انتاجها 55% من الانتاج العالمي وسيكون التخفيض الكلي 1.758 مليون برميل يوميا ويمثل ذلك حوالي 7% من مجموع الانتاج العالمي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وبعد هذا الاجتماع فلقد ارتفعت اسعار برنت إلى 54.09 دولار للبرميل وغرب تكساس الوسيط إلى 51.44 دولار للبرميل ومن ثم ارتفع برنت إلى أعلى ارتفاع له فلقد بلغ 57.14 دولار للبرميل وغرب تكساس الوسيط 54.07 دولار للبرميل وذلك في السوق الاسيوية بعد 3 ايام من هذا الاتفاق ثم انخفض السعر بعد ذلك نتيجة للمضاربات في السوق.

ان دول المنظمة ودول خارج المنظمة لم تعلن عن السعر الذي يتوقع ان يصل اليه النفط ولا ما سيحدث في التوازن في السوق قبل العودة إلى الانتاج الاعتيادي للدول وتعتقد وكالة الطاقة الدولية بان التوازن في السوق بعد هذا الاتفاق سيكون في النصف الاول من عام 2017 إذا التزم المتفقون بهذا الاتفاق الا انه حذرت من ان الارتفاع الاسعار قد يؤدي إلى تقليص الطلب على النفط.

(5)

ما بعد الازمة

سيبقى هذا الفصل مفتوحا في عام 2017 لمتابعة ما يحدث في السوق النفط خلال هذه السنة لمعرفة إذا تجاوزت أوبك الازمة ام لا.

ما بعد الازمة

تمر الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط خلال تاريخها بكثير من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والامنية ومنذ بداية القرن العشرين والبدء في انتاج النفط في هذه الدول فلقد اصبحت تحت هيمنة الحكومات الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ولفترة محدودة المانيا من خلال شركات النفط الكبرى التابعة لتلك الدول ، ولم تقم هذه الدول ببناء اقتصاد صحيح بل اصبحت دول ريعيه تعتمد اعتمادا كلياً على الواردات التي تحصل عليها من مبيعاتها للنفط الخام وبالتالي لم تقم بتنمية الزراعة والصناعة وقطاع خدمات مستقل وما يأتي من مدخولات تذهب إلى الاستيراد من الخارج .

ولقد حان الوقت لهذه الدول التي لا يمكن ان تستمر كدول مستقلة الا إذا قامت ببناء اقتصاد يعتمد على تعدد الموارد ولقد حان الوقت ان تقوم هذه الدول بما يلي:-

1. وضع نظام ضريبي اسوة بالأنظمة الضريبية في الدول التي تعتمد على قسم من إيراداتها على الضريبة على المواطنين والمستثمرين والصناعيين.
2. وضع الرسوم الكمركية على استيراد المواد والسلع من الخارج ووضع رسوم متنوعة على كافة الخدمات.
3. رفع الدعم عن المنتجات النفطية والكهرباء وتجهيز الماء ورفع الاسعار إلى مستوى واقعي.
4. دراسة فرص العمل والقضاء على البطالة المقنعة.
5. فرض الضريبة المضافة وضرائب على الشركات العاملة
6. تقليص العجز في الميزانيات والابتعاد على القروض الخارجية قد الامكان
7. نشر وعي النقش في المجتمع والابتعاد عن الاسراف.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ماذا لو وضعت أوبك خارطة طريق حتى بداية 2020 حيث يعتقد ان هذه الفترة ضرورية لإحداث توازن نسبي في السوق النفطية:-

1. ان تحدد منذ الان حد اعلى للسقوف الانتاجية للمنظمة اثناء انعقاد المؤتمرات الاعتيادية للمنظمة مرة كل ستة أشهر.
2. ان تحدد أوبك حد اعلى للسعر خلال هذه الفترة المتوقع مثلا حد اعلى 60 دولار للبرميل بحيث يرتفع السقف الانتاجي او ينخفض تبعا لتأرجح السعر ويسمح للدول التي تمتلك فائضا انتاجيا احتياطيا لرفع او خفض كميات انتاجها تبعا لذلك.
3. متابعة النشاط الاقتصادي للدول المستهلكة للنفط.
4. تحجيم تراكم الخزائن الاحتياطي للدول المستهلكة للنفط.
5. تحويل السكرتارية العامة للمنظمة اسبوعيا بإعطاء رأيها في السوق النفطي وتحجيم التصريحات الاعلامية المتضاربة من الدول المنتجة.
6. عدم الموافقة على فرض الحصار النفطي للدول داخل المنظمة والقفز على حصتها في السوق ومحاربة تحجيم اثار ذلك على الدول التي تعاني من اختلافات سياسية مع الدول الكبرى.
7. اعادة النظر في هيكلية المنظمة وتعديل نظامها تبعا لذلك.
8. عدم الدخول في صراعات مباشرة مع تزايد انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية.
9. الحد من هدر الطاقة وخاصة حرق الغاز الطبيعي المصاحب.
10. ادخال دراسات داخل المنظمة للطاقت المستجدة والمستتية.
11. تجنب ادخال الصراع السياسي بين دول المنظمة للتأثير على قرارات المنظمة الاقتصادية والفنية.
12. تفعيل نشاطات دول المنظمة وعدم حصرها بدول معينة.

من السمات السياسية الظاهرة خلال هذه الفترة ما يأتي:-

- 1- ان المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد عدلت اصرارها على تركيز موقفها في السوق النفطي على محاولة إيجاد توازن في السوق مع بقية دول أوبك ودول خارج أوبك.
- 2- ان ليبيا تزيد من انتاجها للنفط الخام لمحاولة الوصول إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الاحداث الاخيرة في البلاد وكذلك نيجيريا فان الاحداث الامنية فيها لازالت مستمرة ومؤثرة على انتاج النفط الخام.
- 3- ان انتاج إيران من النفط الخام وتصدير النفط يتزايد شهريا.
- 4- متابعة اضافة أبراج حفر إلى نشاط النفط والغاز الصخري وتأثير ذلك على زيادة الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية.
- 5- لازالت العوامل السياسية تؤثر على زيادة الانتاج في فنزويلا.
- 6- متابعة النشاط الاقتصادي للدول وتأثير ذلك على استهلاك النفط الخام.
- 7- التأثيرات البيئية وتوفر الناقلات الملائمة في تصدير النفط.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

لقد تبين واضحاً بأن النفط الصخري سيبقى فعال ويطور مستقبلاً بالرغم من الصعوبات وانخفاض أسعار النفط الخام وإن الحرب التي أعلنتها أوبك في تشرين الثاني 2014 على هذا النشاط قد جمدت التطور، وما إن عادت الأسعار إلى الارتفاع حتى بدء الانتعاش يعود تدريجياً بإضافة أبراج حفر تدريجياً للاستمرار في الإنتاج والتوسع ويتوقع زيادته في عام 2017 وإن الاستثمارات في هذا النشاط تقارب الـ 50 مليار دولار بينما كانت 80 مليار دولار في عام 2015 و 130 مليار دولار في 2014 وهو ما يزيد عن ما يقوم به العراق لاستثمار حقوله النفطية للوصول إلى إنتاج 7 مليون برميل يومياً، ومن العجيب أن عدد العاملين المشتغلين في هذا القطاع يبلغ حوالي 10 آلاف شركة وإن إنتاج النفط الصخري سيستمر بالارتفاع عند بلوغ سعر النفط 50-60 دولار ويتوقع أن يزداد إنتاج النفط الصخري إلى 450 ألف برميل يومياً في عام 2017، ولهذا فإن حرب أوبك ضد هذا النشاط وفي نفس الوقت تتوقع زيادة أسعار النفط وإعادة التوازن بالسوق وبدون اتخاذ إجراءات جذرية لإعادة الثقة بين أعضاء المنظمة وانسجام القرارات التي تتخذها فإن هذه الحرب نتيجتها الخسارة.

بدءاً من آب 2016 فإن معظم دول المنظمة التي لديها طاقة إنتاجية قد زادت من إنتاجها فالكويت ودولة الإمارات والعراق والسعودية بالإضافة إلى دول المنظمة الأخرى وصل إنتاجها إلى 33.47 مليون برميل يومياً وهذه الرقم يمثل تصاعد الإنتاج بحوالي مليون برميل عن نفس الفترة من العام السابق، هل هذا تحسباً لقيام الاجتماع غير الاعتيادي للمنظمة في 26-28 أيلول سيحدد إنتاج هذه الدول بما وصل إليه أم أنه تنافس في السوق ليس له علاقة بالسياسات النفطية أو أسعار النفط أو إحلال التوازن في السوق حتى وصل الخزائن التجاري إلى 3.111 مليار برميل ومع كل هذا فلقد قفز سعر البرميل من 42 دولار إلى 50 دولار ومن ثم انخفض في نهاية الشهر، وفي هذا الشهر ولأول مرة ومنذ عام 2014 أصبح إنتاج السعودية أعلى من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وعزت المصادر السعودية بأن ارتفاع الإنتاج هو حاجة السوق الملحة لحرق كميات إضافية من النفط الخام في محطات الكهرباء بسبب شدة الحرارة في آب ولقد بلغ إنتاج السعودية في أيلول 10.58 مليون برميل يومياً وبلغ تصدير العراق الكلي خلال الشهر 3.72 مليون برميل يومياً والإنتاج 4.35 مليون برميل يومياً وبلغ إنتاج روسيا 10.71 مليون برميل يومياً.

أما في نهاية شهر أيلول فلقد تصاعد إنتاج المنظمة ليلبلغ 33.64 مليون برميل يومياً لتصاعد الإنتاج من العراق وليبيا وخلال الاجتماع غير الاعتيادي للمنظمة في الجزائر فلقد تقرر تجميد أو تثبيت أو تحديد الإنتاج بـ 32.5-33 مليون برميل يومياً على أمل إقراره وتقسيم الحصص الانتاجية خلال الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في نهاية شهر تشرين الثاني 2016، وقد تأثرت أسعار النفط بهذا القرار وزادت الأسعار بحوالى 15% لتقفز عند حاجز 50 دولار للبرميل ولأول مرة ولفترة طويلة من الوقت علماً بأن القفزات والهبوط في الأسعار حدث لأسباب سياسية ولأول مرة لم يحدث أي تصادم بين السعودية وإيران خلال الاجتماع الأخير الذي قرر فيه عدم وضع إيران وليبيا ونيجيريا ضمن قرارات المنظمة المقبلة في تحديد السقوف الانتاجية وتبرع العراق لوحدة بإقرار سقفه الانتاجي سيحدد بين 4.75 - 5 مليون برميل يومياً.

لقد اهتمت وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك لفترة طويلة من الوقت وضع معيار قياسي نسبي للاستهلاك في الدول نسبة إلى النشاط الاقتصادي وهو استهلاك الدول في العام السابق زائداً أو ناقصاً التغير في النشاط الاقتصادي لتلك الدول مضروباً في 3/4 ليتمثل ما متوقع استهلاكه في السنة التي تليها وكلا المنظمين تقوم بنشر جداول احصائية عن التغيرات الشهرية في الإنتاج والاستهلاك وتباين الأسباب الجيوسياسية والاقتصادية لهذه الاحصائيات.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ان استثناء إيران ونيجيريا وليبيا من السقوف الانتاجية سيوفر فرصة لهذه الدول في محاولاتها لزيادة انتاج النفط للوصول إلى معدلات مقاربة لسقوفها الانتاجية السابقة وبالتالي فان تحديد او تجميد الانتاج او تثبيته بما اتفق عليه في الجزائر سوف لن يكون ذا تأثير كبير في اسعار النفط الخام عالميا وسيبقى السعر يراوح في 50 دولار للبرميل إذا لم يحدث اي تغير جيوسياسي مؤثر على السوق.

ان تحديد الانتاج يحدث لأول مرة منذ انهيار السوق عام 2008 فهل يمكن ان نقول بان ما تقوم به أوبك منذ سنوات عديدة وخاصة منذ منتصف عام 2014 وحتى الان انها عمليات استراتيجية للدفاع عن حصتها في السوق اما ان ذلك هو مجرد قرار سعودي سياسي باتجاه ايران وروسيا والولايات المتحدة الامريكية ، واثبت هذا القرار عدم فاعليته مما اضطر السعودية من تغير سياستها عندما وجدت ان هذا القرار غير فعال وان الواقع الحقيقي للسوق لا يعكس توقعاتها واضطرابها للموافقة على تحديد او حتى تخفيض الانتاج والمجئ بسقوف انتاجية جديدة ، هذا التذبذب في القرارات الصادرة من السعودية وانعكاساتها على أوبك اضعف المنظمة بدرجة كبيرة وجعل قراراتها هامشية غير مؤثرة في السوق النفطي العالمي .

زاد انتاج العراق في ايلول إلى 4.46 مليون برميل يوميا كذلك زاد التصدير لـ 3.85 مليون برميل يوميا، وزاد انتاج الدول خارج أوبك لـ 56.6 مليون برميل، وبلغ انتاج روسيا من النفط والمقطرات 11.1 مليون برميل يوميا علماً بأن ذلك اقل من ما يقارب مليون برميل ما أنتج خلال عام 2015.

روسيا زادت انتاجها بمقدار 230 ألف برميل عام 2016 وتتوقع زيادة انتاجها في عام 2017 بـ 200 ألف برميل، اما البرازيل وكندا وكازخستان فيتوقع ان يزيد انتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا مع العلم ان انتاجهم قد انخفض بمقدار 900 ألف برميل يوميا عام 2016 لانخفاض اسعار النفط، ولهذا يتوقع ان يكون عام 2017 سنة اخرى من زيادة في انتاج النفط العالمي كما كان في عام 2016 وان زيادة الطلب على النفط في عام 2017 ستكون مماثلة او أكثر بقليل من عام 2016 بـ 1.2-1.3 مليون برميل يوميا.

ويتوقع كذلك في ضوء الاتفاق الذي تم بين دول أوبك والدول خارج أوبك فان السوق النفطي ستتحوّل من وجود فائض إلى شبة توازن او حدوث نقص في الانتاج وسيؤثر على تراكم الخزائن التجاري، اما إذا لم يتم الالتزام بالاتفاقية فان فائض السوق سيزيد من تخمة تراكم الخزائن التجاري وانهيار الاسعار مرة اخرى.

كان الطلب في الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر اب 2016 يقدر بـ 20.1 مليون برميل يوميا وان انتاج أوبك زاد بـ 230 ألف برميل عن الشهر السابق لـ 33.83 مليون برميل يوميا ووصل انتاج إيران خلال الشهر إلى 3.72 مليون برميل يوميا وكان انتاج أوبك خلال تشرين الاول 2016 قد زاد بمقدار 1.3 مليون برميل عن نفس الشهر عام 2015.

وزاد انتاج البرازيل خلال نفس الفترة بمقدار 280 ألف برميل يوميا والنفط الكندي بـ 225 ألف برميل يوميا ونفط كازخستان بـ 160 ألف برميل يوميا ويتوقع ان ينخفض الانتاج الكلي من مجموعة الدول خارج أوبك بـ 900 ألف برميل يوميا خلال عام 2017 مماثلا لانخفاض في عام 2016 بـ 485 ألف برميل يوميا لـ 57 مليون برميل يوميا.

هناك من يتوقع ان رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة الامريكية له اثر كبير على بلده والعالم لما للولايات المتحدة الامريكية من دور انكمش خلال الادارة السابقة التي حاولت تقليص دور الولايات المتحدة وتأثيرها في الاحداث السياسية ، الا ان في مجال الطاقة والنفط فاعتقد ان الرئيس المنتخب سيحاول مع ادارته الجديدة بسط نفوذ الولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها في هذا المجال وسيشجع تطوير النفط والغاز الصخري ومد خطوط انابيب جديدة من كندا وسيكون اهتمامه بالبيئة محدود وسيحاول كما حاولت ادارات قبل الادارة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

السابقة من تحجيم نشاط الصين وتوسعها في مجال استثمار الطاقة خارج بلادها وتشجيع الشركات الامريكية على السيطرة على النفط المنتج في الشرق الاوسط وافريقيا.

كذلك من المهم جدا مراقبة علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع السعودية وإذا كان هناك اصرار على تطبيق قانون لمحاربة الارهاب فان توتر العلاقة بين الدولتين سيدفع الولايات المتحدة من اجراء توازن والتعويض عن هذه العلاقة بتوسيع علاقاتها مع الدول الاخرى مثل العراق وستنظر الادارة الجديدة تحت الرئيس الجديد المنتخب لعلاقاتها مع دول العالم وماهي الفائدة الاقتصادية المتوقعة للولايات المتحدة من دول العالم قبل النظر بمنظور سياسي لتلك العلاقات.

وقد نجد ان الادارة الجديدة مستعدة مرة اخرى للتدخل العسكري اذا وجدت مصالحها الاقتصادية في خطر ، وان الحروب تعني نشاط اقتصادي في امريكا التي تعتمد على الصناعات الحربية وان التوترات السياسية في المناطق الملتهبة كالشرق الاوسط وافريقيا قد تعني انزال قوات امريكية في مناطق مختلفة وهذا سيعيد نفوذ البنتاجون الذي فقد اثناء الادارة السابقة ، مثل هذه الحروب ستساعد إلى توحيد المجتمع الامريكي الذي حدثت فيه عدة انفصالات به اثناء فترة الانتخابات السابقة فان الدفاع عن امن الولايات المتحدة سيوحد الفئات الغير متجانسة في المجتمع الامريكي .

ان عام 2017 شهد ولادة الادارة الامريكية الجديدة وسيشهد خروج بريطانيا من السوق الاوروبية المشتركة وتباطؤ الاقتصاد الصيني وانكماش اليابان وتوتر جديد بين إيران والولايات المتحدة الامريكية وانتخاب لرئيس جديد في فرنسا وبقاء المانيا متوقفة اقتصاديا ببقاء ميركل على رأسها وضرورة وجود حل لمشكلة سوريا وما سيجري على علاقة الولايات المتحدة مع روسيا وتجميد نشاط الحركات الارهابية لفترة من الوقت.

وبعد ان قام الرئيس الامريكي الجديد بترشيح ريكس تيليرسون رئيس شركة اكسون موبيل العملاقة كوزير خارجية في حكومته الجديدة فيتوقع الجميع وبالنظر لعلاقة تيليرسون بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فان صفحة جديدة ستفتح للعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وستعتمد على المصالح بين الدولتين بدل من سياسة الرئيس اوباما التي اتبعت سياسة العقوبات ومحاوله عزل روسيا، وقد فشلت تلك السياسة ونجحت روسيا بالتحرك على أكثر من جبهة وخاصة اوكرانيا وسوريا وإيران.

ان تعيين تيليرسون يدل دلالة واضحة ان للنفط مكانة اساسية في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، وينتظر المحللون ما سيستجد من الولايات المتحدة الامريكية خلال عام 2017 وخاصة بالنسبة للدول النفطية مثل الولايات المتحدة الامريكية وإيران والعراق اضافة إلى ما ذكر اعلاه بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الامريكية وروسيا.

المملكة العربية السعودية

لابد ان نفرد تفصيلا خاصا بالمملكة العربية السعودية لكونها تمتلك ثاني أكبر احتياطي في العالم وأكبر دولة مصدرة للنفط في أوبك ولها الدور الفعال في قراراتها منذ عام 1980 وحتى الآن، فسياسيا يعتقد البعض ان على السعودية ان تقوم في عام 2017 ببعض الاصلاحات الادارية والسياسية منها:-

1- الخروج من حرب اليمن وسوريا وتفتح على إيران والعراق.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- 2- تقوية اللوبي السعودي في الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية بعد ان ضعف خلال السنتين الاخيرة وخاصة بعد نقل السفير السابق خالد سلطان عبد العزيز الى سعود من الولايات المتحدة الامريكية.
- 3- تقوية العلاقات مع دول الخليج الاخرى.
- 4- دراسة تأثير قانون JASTA على علاقات المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية وكذلك على استثماراتها المالية والتجارية بين الدولتين وكمصدر رئيسي للسلاح.
- 5- زيادة التقارب مع روسيا والصين.
- 6- ممارسة البنى الثقافية الديمقراطية داخليا.
- 7- اخذ موقف جدي من الدعم الداخلي لبعض النشاطات.
- 8- تبني سياسة جديدة للملكة داخل منظمة الاقطار المصدرة للنفط أوبك

ان مدى تأثير قانون JASTA على المملكة العربية السعودية سيبقي مثارا للتساؤل حيث ان هناك استثمارات سعودية في الولايات المتحدة الامريكية تتراوح ما بين 500 مليار - إلى ترليون دولار منها 96.5 مليار دولار كسندات مصرفية ولا يعني تطبيق هذا القانون مصادرة الاستثمارات او السندات المصرفية الا اذا قام المشتكين بإدخال الحكومة السعودية كطرف في الشكوى، وهناك كثير من المصافي المشتركة بين ارامكو وشركات تصفية امريكية، الا ان هذا القانون سيجعل السعودية مترددة في زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة الامريكية.

عندما فكرت السعودية بطرح سندات دولية وكانت الفكرة اصلا للحصول على 15 مليار دولار الا ان في النهاية استطاعت ان تحصل على طرح 17.5 مليار دولار سندات حكومية على ان تسدد في 2030، وبدأت السعودية بمباحثات مع مستثمرين محتملين في طلب السندات الدولية بالدولار في اول اقتراض للسعودية من السوق الدولية لأول مرة في تاريخها وذلك لمحاولة مواجهة المشاكل المالية التي تعانيها من جراء تدهور اسعار النفط. ولقد أعلنت السعودية مؤخرا بانها ستقوم باقتراض مبالغ اضافية أخرى مقدرة بـ 10-15 مليار دولار من الأسواق العالمية وكذلك مبلغ حوالي 70 مليار ريال من السوق المحلية في عام 2017 إضافة إلى ما اقترضت سابقا في عام 2016 من مبالغ من السوق العالمي وكذلك سندات عالميه بـ 10 مليار دولار وكذلك أصدرت سندات محليه بمبلغ 20 مليار ريال شهريا حتى شهر أيلول وأوقفت الاقتراض بعد ذلك.

إن العجز تضاعف من 297 مليار ريال (79 مليار دولار) في عام 2016 من 367 مليار ريال في عام 2015 ويمثل العجز 15% من النشاط الاقتصادي للمملكة.

تراجع الاحتياطي السعودي من 732 مليار دولار في عام 2014 إلى 562 مليار دولار في اب 2016 علما ان السعودية سجلت عجزا ماليا بلغ 98 مليار دولار في عام 2015، وتنشغل المملكة خلال هذه الفترة بتقييم شركة ارامكو وامكانية الاعلان عن بيع 5% من اصول الشركة خلال عامي 2017-2018 اكثر من اهتمامها بالأمور النفطية الاخرى وبالتالي كانت اكثر اعتدالا خلال مؤتمر الجزائر والمؤتمر الاعتيادي للمنظمة ولقد بينت ارامكو ان وضع 5% للبيع سوف لن يشمل الاحتياطي النفطي للملكة الذي بلغ حوالي 261 مليار برميل حسب تقرير الشركة الاخير وان البيع سيضمن كافة منشآت ارامكو وانتاجها البالغ حوال 12 مليون برميل يوميا وذلك لان الاحتياطي النفطي هو ملك للدولة وليس ملكا للشركة و لم تكن هناك مجابهة للسعودية مع ايران والعراق وكان ما تم اقراره في المؤتمر توافقيا.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ان قرار السعودية حول ارامكو ليس نادرا فقبل ذلك بسنوات قامت شركات صينية حكومية مثل بتروجينا وسنورك وسنوبيك بذلك وكذلك شركة بتروبراس البرازيلية وغاز بروم وروزنفت الروسيان من طرح اسهمهم في البورصات العالمية ويتوقع كثير من المحللين ان يجابه اجراء السعودية كثير من الصعوبات بموجب القانون الامريكي الجديد لمكافحة الارهاب (JASTA).

واتخذت السعودية اجراءات اخرى بتخفيض رواتب بعض المسؤولين في المملكة والعمالة الأجنبية مما سيسبب قلقا خلال عام 2017 من رد الفعل لهذا الاجراء كما وان كثير من الشركات السعودية الكبرى قلقة من عدم تمكن الحكومة من دفع مستحقاتها خلال عام 2017 إذا استمرت اسعار النفط كما هي عليه.

ان ما يخص سوق النفط في عام 2017 فان السعودية متفائلة من عودة التوازن وان اخذت وقتا اطول مما كان متوقعا وان السوق تسير في الاتجاه الصحيح ولكن بوتيرة ابطء مما كان، ولكن الاساسيات تمضي في الاتجاه الصحيح وان الخزين التجاري بدء بالتراجع وبالتالي تتوقع السعودية من تحسن سوق النفط خلال عام 2017.

التأثيرات السياسية المتوقعة على السوق النفطي في عام 2017:-

- 1- انتخابات الولايات المتحدة الامريكية والمجئى بإدارة جديدة
- 2- خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي.
- 3- تباطؤ النشاط الاقتصادي في بعض الدول المستهلكة للنفط وتزايد في بعض الدول الاخرى.
- 4- المضاربات المالية وانعكاسها على القرارات السياسية للدول الكبرى.
- 5- انكماش نمط الارهاب في العراق وليبيا.
- 6- التقارب بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا.
- 7- زيادة التوتر بين إيران والولايات المتحدة الامريكية.
- 8- تجميد او تخفيض الانتاج في دول أوبك والدول المنتجة خارج أوبك.
- 9- التذبذب السياسي في فنزويلا والبرازيل.
- 10- قانون (JASTA) وتأثيره على العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والسعودية.

وهناك تأثيرات خاصة على سعر النفط الخام متأتية من طبيعة السوق النفطية وهي:-

1. التغيرات في طاقات التصدير للدول المنتجة.
2. النشاط الاقتصادي لكل دولة من الدول المستهلكة للنفط.
3. نشاط النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية.
4. توفر الناقلات النفطية لأسواق محددة متأثرة بسعر الشحن لتلك المناطق واسعار التأمين للناقلات في مرافئ التصدير.
5. الدعم التي تقدمه الدول لأسعار الوقود والضرائب المفروضة.
6. التغيرات المناخية الموسمية وتأثيرها على عمليات التصدير.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

7. ما ستتجه الاتفاقية هو ليس لإحداث توازن بين الطلب والانتاج فان اي تقليص هو لتخفيض المخزون التجاري الذي تراكم خلال الثلاث سنوات السابقة
8. ان تناقص الاستثمار في القطاع النفطي والغازي سوف لن يكون له اي تأثير على الاسعار الا بعد سنتين او ثلاث.

مؤشرات اخرى

بالرغم من تحسن اسعار النفط الا ان ميزانيات الدول المنتجة للنفط لازالت تعاني عجز في ميزانياتها

- 1- عجز ميزانية السعودية في عام 2016 سيكون 87 مليار دولار
- 2- عجز ميزانية الامارات سيكون 58.6 مليار دولار في عام 2016
- 3- عجز الميزانية في قطر سيكون 62.1 مليار دولار في عام 2016.
- 4- عجز في الميزانية في العراق في عام 2017 سيكون 18.3 مليار دولار.
- 5- افتراض تصدير 3.75 مليون برميل يوميا في ميزانية العراق لعام 2017 وبسعر 42 دولار للبرميل وحدد العراق الانتاج في أشهر السنة الاولى حسب الاتفاقية مع أوبك ان يكون 4.351 مليون برميل يوميا اي ان طاقة التصفية في العراق بضمنها اقليم كردستان وحرقت النفط لأغراض توليد الطاقة الكهربائية سيكون بحدود 600 ألف برميل يوميا.
- 6- النشاط الاقتصادي في الخليج لا يتجاوز 2% في عام 2016 ويتوقع ان يكون 2-2.5 % في عام 2017، اما السعودية فيتوقع ان يكون 1.2% في عام 2016 بينما كان 3.5% عام 2015، اما الكويت وقطر فيتوقع ان يكون بين 2.5-2.6 % والامارات 2.3 % في عام 2016.
- 7- ان الاستثمارات في قطاع النفط والغاز هبطت بمقدار 25 % في عام 2015 لتبلغ 583 مليار دولار من 777 مليار دولار في عام 2014 ويتوقع ان تكون 443 مليار دولار في عام 2016.
- 8- ان الاستثمار في تطوير النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية هبط ب 52% في عام 2016.
- 9- ان ابراج الحفر العاملة في العراق خلال العام 2016 هي نصف ما كانت عليه عام 2014 وهي اوطأ نسبة في أربع سنوات.
- 10- توقعت فنزويلا بانها في ضوء الاتفاق بين دول أوبك والدول المنتجة خارج أوبك بتخفيض الانتاج فان سعر النفط سيزيد بين 10-15 دولار للبرميل خلال عام 2017 وستراوح بين 60-65 دولار للبرميل.
- 11- تتوقع وكالة الطاقة الدولية بأن الحقول الانتاجية في العالم تخسر حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنة من جراء انخفاض انتاج المكامن ويجب التعويض من ذلك بزيادة الاستثمار.
- 12- لا الدول المنتجة للنفط ولا الشركات النفطية العالمية مستعدة لزيادة الاستثمار فالدول تعاني من عجز في الميزانيات والشركات النفطية العالمية تعاني من تدني ارباحها وتأثير ذلك على اسعار الاسهم لهذه الشركات وانخفاض توزيع الارباح على المساهمين، وسوف لن يحدث اي تقدم الا بعد حدوث تحسن في السوق واختفاء الخزائن التجاري المتراكم وارتفاع الاسعار بصورة سريعة وعدم انخفاضها لعدة أشهر وهذه دورة مكرره وعند وصول الحالة إلى ذلك ستبدأ شركات النفط بزيادة استثماراتها تتبعها الدول المنتجة للنفط.
- 13- ستعلن إيران سندات بقيمة 13 مليار دولار خلال 2016 او 2017.
- 14- يتوقع البعض ان تقوم نيجيريا ببيع بعض حصصها في بعض الحقول المشتركة وخصص اخرى في منشأتها الوطنية لتحنو حذو المملكة العربية السعودية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

15- تتوقع إيران ان يصل انتاجها النفط إلى 4.63 مليون برميل يوميا في عام 2022 وانتاج المقطرات سيرتفع من 688 ألف برميل يوميا إلى مليون برميل يوميا في 2022.

16- ان لجنة مراقبة الانتاج لعام 2017 يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار ان الدول الخليجية وخاصة السعودية تزيد من انتاجها من النفط الخام لزيادة توليد الطاقة الكهربائية وبالتالي عن هذا الاجراء سوف لن يؤثر على كميات النفط المصدر للخارج وسوف لن يؤثر على اسعار النفط الخام عالميا، وان تخفيض الانتاج لهذه الدول خلال هذه الفترة معناه انخفاض التصدير وخسارة في الاسواق ولهذا تعتمد هذه الدول إلى زيادة الانتاج فوق سقوفها الانتاجية لمعالجة هذا الخلل.

17- توقعت بعض المصادر بان لو لم يحدث اتفاق داخل أوبك وخارجها لانخفاض سعر النفط إلى أقل من 35 دولار للبرميل.

18- صرح رئيس اللجنة المكلفة بمراقبة الانتاج في دول أوبك والدول الاخرى المتفقه معها بان أوبك ملتزمة بتحديد الانتاج وخاصة وان المملكة العربية السعودية قد خفضت انتاجها بأكثر ما التزمت به وخاصة في شهر شباط، اما التزام الدول خارج أوبك والتي اتفقت على تخفيض الانتاج فلم يكن مقنعا حيث كان يتراوح بين 50-60% مما هو ملتزم به.

19- بهذا المستوى من الأسعار الحالية، يتوقع الخبراء بان انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية سيتصاعد بمقدار 200 ألف برميل يوميا في عام 2017 وكما تتوقع بعض المصادر العالمية بان انتاج النفط الصخري سيكون حوالي 1.6 مليون برميل يوميا إذا وصل سعر النفط 65 دولار للبرميل. كما ان مقترح الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة بوضع ضريبة حدودية بنسبة 20% على سعر البرميل المستورد سيعطي حافز اخر للنفط الصخري بزيادة إنتاجه. وهناك قلق كبير بان مثل هذه الاتجاهات خلال عام 2017 ستضطر دول أوبك لزيادة إنتاجها حتى ولو انخفضت الأسعار لتجسيم الانتاج في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن نتائج ذلك زيادة الفائض في السوق وكذلك ازدياد الخزين التجاري وبالتالي فان اتفاقية عام 2016 ستشهد تكللاً في أهدافها الرئيسية.

اما بالنسبة لما سيحدث في الولايات المتحدة الأمريكية فان أسعار المنتجات النفطية ستزيد بمعدل معين وذلك لزيادة أسعار النفط المستورد للمصافي الأمريكية مقارنة بالسعر الحالي المتأرجح بين 50-55 دولار للبرميل.

20- ولتجنب الصراع السعري ومتابعة انتاج النفط الصخري والزيادة في انتاج الطاقة المتجددة، على دول أوبك ان تقوم بوضع خطط استراتيجية لموازنة السوق والسعر، باتخاذ بعض التوصيات اثناء الاجتماعات الاعتيادية للمنظمة، ابتداء من التوصية من ان تقوم هذه الدول بإكمال المشاريع الاستثمارية المستمرة وعدم الدخول في استثمارات جديدة في اضافة ساعات انتاجيه جديده او تنفيذ مشاريع كبيره للبنى التحتية لفترة ثلاث سنوات وعدم تقبل ما تعلنه شركات الخدمات البترولية وبعض المنظمات الدولية التي تدعو دول أوبك وشركات النفط العالمية بالبدء منذ عام 2017 في زيادة الاستثمار خوفاً من طفرة في أسعار النفط. وان تتجنب بعض دول أوبك من الاستمرار في صراعه السياسي الذي يلقي بظله السالب على التقدم الاقتصادي لتلك الدول. كما على دول أوبك مساعدة الدول المتخلفة اقتصادياً ببناء مصافي مشتركة ومشاريع منتجه اخرى، علماً بان لا صندوق أوبك للتنمية ولا شركة الاستثمارات البترولية التابعة لاوبك تقوم حالياً بنشاطات كبيره كما قامت به في العقد السابع والثامن من القرن الماضي.

21- مازالت بعض المؤسسات الطاقوية واجهزة الاعلام تنصح الدول المنتجة للنفط بضرورة زيادة استثماراتها وإلا فان الاسعار سترتفع كثيراً بحلول عام 2020 وإلا ففي عام 2022 فان الطاقة الإنتاجية للدول المنتجة ستكون أوطأ مما كانت عليه قبل 14 سنة. ان على أوبك ان توازن خلال السنوات القادمة بين توازن السوق والاسعار المعقولة والمقبولة ولا تنجر فنحو الاستثمار الذي سيخلق طاقة انتاجيه فائضة عن الحاجة، ومن المستحسن ان تتضمن الاجتماعات الاعتيادية للمنظمة بندا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

حول تشجيع المنظمة للدول الأعضاء للاستثمار في تطوير الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز من عدمه. وإلا تبدي الدول بالاستثمار قبل الشركات النفطية العالمية.

يتوقع ان يتزايد انتاج بعض الدول ان تحسنت أسعار النفط الخام لمستوى معين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل وتزيد من الاستثمار المحلي، علماً بان تطوير النفط الصخري في الولايات المتحدة سيستمر خلال السنوات القادمة ويلعب كمؤشر في قابلية الولايات المتحدة للاستيراد، اما الدول المنتجة فإنها ستتجه نحو سوق اسيا الذي ستقبل 7 براميل من كل 10 براميل منتجة من أوبك وخاصة الصين والهند.

وتتعاون وكالة الطاقة الدولية مع الولايات المتحدة لرفع السعر فوق 60 دولار للبرميل للتمكن من زيادة انتاج الصخري وتجعله منافساً للنفط الأخرى وخاصة ان زادت الاسعار فوق ذلك فيتضاعف انتاج النفط الصخري ومصادر الطاقة البديلة، ويتوقع كذلك ان صادرات النفط من العراق وإيران والسعودية سوف لن يكون كافياً لاحتياجات اسيا وستتوجه الدول الآسيوية نحو الاستيراد من البرازيل وكندا .

كما ان رد الفعل لاتفاقية أوبك في نهاية عام 2016 بتحديد الانتاج لرفع أسعار النفط الخام لم تكن بنفس ألقوه التي قام بها مشروعون أمريكيون في نيسان عام 2011 عندما سعى لتمرير مشروع قرار يسمح لوزارة العدل الأمريكية بمقاضاة الدول الأعضاء بالمنظمة بتهمة التلاعب في السعر مع تعرض الاقتصاد الأمريكي مجدداً لخطر أسعار البنزين في اول مره تعرضت أمريكا لازمه نفطية كان في عام 1973 عندما فرض حصار على تصدير النفط لها اثناء الحرب بين العرب وإسرائيل. كما ان مجلس الشيوخ فكر في مشروع قانون يسمح للحكومة الاتحادية بإخضاع أعضاء أوبك لقوانين مكافحة الاحتكار نفسها الذي تسري على الشركات الأمريكية .حيث يعتقد كثير من المشرعين في الولايات المتحدة بان اهم مبدأ أساسي لحرية السوق هو عدم قيام المنافسين بتقييد العروض او التلاعب في السعر.

كما ان مجلس النواب الأمريكي عام 2008 قد أقر مشروع قانون يسمح لوزارة العدل بمقاضاة الدول الأعضاء بأوبك التي تعمل على تقييد إمدادات النفط وتحديد أسعاره ولكن البيت الأبيض هدد في ذلك الوقت استعمال حق النقض ضد الإجراء الذي من شأنه ان يخضع الدول المنتجة للنفط لقوانين مكافحة الاحتكار، وكان مجلس النواب قد أقر مشروع قرار مماثل للطاقة عام 2007 وتبناه الكونغرس، لكن تم الغاء الفقرة الخاصة بأوبك من المشروع فيما بعد.

وجاءت هذه الخطوات للمشروعين الأمريكيين عام 2011 بعد ان سجلت أسعار النفط اعلى مستوى فوق 108 دولار للبرميل . وسوف لن نستغرب بعد تسلم الرئيس ترامب رئاسة الولايات المتحدة من اتخاذ بعض الإجراءات المستقبلية إذا وجد بان ذلك يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

22- بينت منظمة أوبك بان منتجي النفط بالمنظمة يفضلون تمديد اتفاقية تحديد الانتاج لما بعد حزيران 2017 لإعادة التوازن في السوق وان توافق الدول خارج أوبك والذي اتفقت معها على التمديد. واعطت أسباب غير مقنعة لهذا المقترح، علماً بان الاتفاقية التي التزمت بها تلك الدول كان يتوقع لها ان تساعد في رفع الاسعار أكثر من اعادة التوازن في السوق وكان التوقع ان يزيد سعر النفط بين 60-65 دولار للبرميل .ان بالأحرى بالمنظمة ان تقبل بالأمر الواقع بان سعر النفط سيكون ما بين 50-55 دولار للبرميل لفترة طويلة من الوقت قد تمتد لعدة سنوات ما لم يحدث تغير كبير في النشاط الاقتصادي لبعض الدول خارج الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم حالياً برفع النشاط المحلي على حساب تحجيم النشاط الاقتصادي في دول مثل الصين او حدوث مشكله امنيّه كبيره في بعض الدول المنتجة للنفط او المستهلكة له، وان تتقبل دول أوبك وتبني اقتصاداتها على سعر النفط سيكون متذبذباً بالأسعار المذكورة أعلاه.

23- من خبراء الطاقة الموثوق بدراساتهم هو ليوناردو موجيري الذي كان يعمل في شركة اينى الإيطالية وهو الان زميل في مركز بلفر التابع لجامعة هارفارد يفند ما تعلنه منظمة أوبك بان التخفيض الذي تم سيعيد التوازن في السوق وان أسعار النفط



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ستتصاعد تبعا لذلك وبين ان اعلان الاتفاق خدم فقط لإعطاء دعم معنوي للأسعار.

ولقد بين موجيري بان دراساته الموسعة لإنتاج النفط في حقول العالم المختلفة قد بينت بان الطاقة الإنتاجية والانتاج لازالا في تصاعد مستمر بينما الطلب على النفط لا ينمو بنفس النسبة لامتناس الطاقة الفائضة عن الحاجة وخاصة وان الدول المنتجة للنفط قبل الاتفاقية وخاصة خلال الربع الرابع من عام 2016 قد صعدت إنتاجها وبعد تنفيذ الاتفاقية وخلال كانون الثاني 2017 حفظت إنتاجها الا انها كالعادة بدأت بتسعيد إنتاجها في شباط، وان أوبك ان رغبت حقيقة لإجراء توازن في السوق ورفع أسعار النفط إلى مستويات معقولة فعلها إجراء تخفيض إضافي بمعدل 2 مليون برميل يوميا. اما الدول المنتجة الاخرى ضمن الاتفاقية والتي اتفقت على تخفيض 600 ألف برميل يوميا فان معدل التخفيض يكاد يصل إلى 60% من المتفق عليه.

ان تزايد الاسعار قد ساعد على اعادة النشاط إلى النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول التي بدأت بتطوير حقولها النفطية عندما كانت الأسعار 100 دولار للبرميل.

24- اوصت لجنة مراقبة الانتاج المؤلفة بموجب الاتفاقية بتجديد الاتفاق ستة أشهر اخرى بعد حزيران 2017 مما يدل بصورة واضحة ان الستة أشهر الاولى لم تكن كافية لموازنة السوق حتى ولو التزمت تلك الدول بالاتفاق. كما يتجنب اعضاء المنظمة التصريح بان هدف الاتفاقية الرئيسي هو رفع اسعار النفط الخام كأهمية اولى ويبقى التوازن في السوق كهدف ثانوي. وهناك تصريحات صدرت من العراق والسعودية بتفضيل سعر 60 دولار وأكثر للبرميل.

(جداول احصائية)

جدول رقم (1)

السلة السعرية لأوبك

ان معدل اسعار النفوط وألتي تمثل السلة السعرية لأوبك هي التالية:-

- 1- مزيد صحاري الجزائري
- 2- خام جبرسول الانجولي
- 3- الخام الايراني الثقيل
- 4- البصرة الخفيف العراقي
- 5- التصدير الكويتي
- 6- السدير الليبي
- 7- بوني خفيف النيجيري
- 8- البحري القطري
- 9- العربي الخفيف السعودي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- 10- مربان الاماراتي
- 11- ميري الفزويلي
- 12- اورينت الاكوادوري

جدول رقم (2)

الدول المتوقع ان يرتفع انتاجها خلال السنوات الخمسة القادمة:-

- 1- ليبيا
- 2- نيجيريا
- 3- إيران
- 4- المملكة العربية السعودية
- 5- روسيا
- 6- فنزويلا
- 7- العراق
- 8- عمان
- 9- البرازيل
- 10- النرويج
- 11- الولايات المتحدة الامريكية
- 12- كندا

دول أوبك المستمرة في زيادة الاستثمار في قطاع الاستخراج:-

- 1- المملكة العربية السعودية
- 2- الكويت
- 3- الامارات العربية المتحدة
- 4- العراق

جدول رقم (3)

أكبر 20 دولة مصدرة للنفط مرتبة حسب الحروب الابجدية باللغة الانكليزية :-

- 1- الجزائر
- 2- انجولا
- 3- أذربيجان



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- 4- كندا
- 5- كولومبيا
- 6- الاكوادور
- 7- إيران
- 8- العراق
- 9- كازاخستان
- 10- الكويت
- 11- ليبيا
- 12- مكسيك
- 13- نيجيريا
- 14- النرويج
- 15- عمان
- 16- قطر
- 17- روسيا
- 18- المملكة العربية السعودية
- 19- الامارات العربية المتحدة
- 20- فنزويلا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (4)

الدول التي لها قابلية انتاجية أكثر من (3) مليون برميل يوميا والمؤثرة في السوق النفطى ولعشر سنوات قادمة:-

ت	الدولة	الكمية مليون برميل يوميا
1	الولايات المتحدة الامريكية	15-11
2	المملكة العربية السعودية	15-10
3	روسيا	11-10
4	العراق	8-4
5	إيران	7-4
6	كندا	5-3
7	البرازيل	5-3
8	فنزويلا	4-2
9	الصين	4



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (5)

توقعات الطلب على الطاقة

تتوقع وكالة الطاقة الدولية ان يتصاعد الطلب على النفط والغاز خلال 25 سنة القادمة وان انتاج أوبك سيتصاعد بالنظر لانخفاض الانتاج من الدول خارج أوبك وان الطلب على النفط سيتصاعد من 92.5 مليون برميل يوميا عام 2015 إلى 98.2 مليون برميل يوميا عام 2025 ويصل إلى 103.5 عام 2040 بينما تخمن أوبك بان الطلب على النفط في عام 2040 سيكون 109.4 مليون برميل يوميا وسيكون هناك زيادة في انتاج الطاقة المتجددة وزيادة كبيرة في استخدام الغاز الطبيعي بزيادة مطرودة تصل إلى 30%.

توقعات استهلاك الطاقة عالميا

مليار طن مكافئ من النفط سنويا	2000	2014	2020	2025	2030	2035	2040	معدل النمو السنوي
الفحم	2.316	3.926	3.906	3.955	4.039	4.101	4.140	0.2
النفط	3.669	4.266	4.474	4.577	4.630	4.708	4.775	0.4
الغاز	2.071	2.893	3.141	3.390	3.686	4.011	4.313	1.5
الطاقة النووية	676	622	796	888	1.003	1.096	1.181	2.3
الطاقة المائية	225	335	377	420	463	502	536	1.8
الطاقة المتجددة	1.026	1.421	1.543	1.633	1.721	1.804	1.883	1.1
البدائل الأخرى	60	181	339	478	643	835	1037	6.9
المجموع	10.042	13.684	14.576	15.340	16.185	17.057	17.866	1.0



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (6)

توقعات الطلب على الطاقة (مليون طن مكافئ من النفط)

المصدر Energy BP outlook 2017

النسبة المئوية 2035	النسبة المئوية 2015	2035	2015	
29	32	4892	4257	النفط
25	24	4319	3135	الغاز
24	29	4032	3840	الفحم
5	4	927	583	الطاقة النووية
7	7	1272	893	الطاقة المائية
10	3	1715	439	الطاقة المتجددة

• هناك انخفاض في استعمال الوقود الاحفوري بالنسبة للنفط خلال العشرين سنة القادمة

• هناك توازن في استعمال الغاز الطبيعي

• هناك انخفاض في استعمال الفحم

• هناك ارتفاع في استعمال الطاقة المتجددة

• يتوقع ان يصل انتاج الولايات المتحدة الامريكية من النفط عام 2035 إلى 12.8 مليون برميل يوميا 7%

• يتوقع ان يصل انتاج كندا من النفط عام 2035 6.1-6.2 مليون برميل يوميا

• يتوقع ان يصل انتاج روسيا من النفط عام 2035 8.5 مليون برميل يوميا 4 %

• يتوقع ان يصل انتاج البرازيل من النفط عام 2035 إلى 2.5 – 2 مليون برميل يوميا

• يتوقع ان يصل انتاج مجموع دول أوبك عام 2035 45.1 مليون برميل يوميا 53 %

• من أصل هذا سيتوقع انتاج المملكة العربية السعودية في 3035 13.7 مليون برميل يوميا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- يتوقع ان يصل انتاج العراق في عام 2035 6.3 مليون برميل يوميا
- يتوقع ان يصل انتاج إيران في عام 2035 5 – 6 مليون برميل يوميا

جدول رقم (7)

توقع انتاج الدول الكبرى المنتجة خارج أوبك (مليون برميل يوميا)

الدولة	2000	2015	2020	2025	2030	2035	2040	التغير 15-40
امريكا	7.9	12.8	14.1	14.7	14.5	14.0	12.8	+0
كندا	2.7	4.4	5.1	5.1	5.3	5.6	6.1	+1.7
روسيا	6.5	11.1	10.9	10.5	9.8	9.3	8.5	-2.6
البرازيل	1.3	2.6	3.1	3.4	3.7	3.7	4.4	+2.5
انتاج النفط العالمي	75.1	92.3	93.5	95.7	97.1	97.1	98.9	+8.2
استهلاك النفط العالمي	76.7	92.5	95.8	98.2	99.8	99.8	101.7	+11.0
النقص في الإنتاج	-1.6	-0.20	-2.3	-2.5	-2.7	-2.7	-2.8	-2.8



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (8)

حركة النفط في العالم (تصدير واستيراد) خلال النصف الاول من عام 2016

	السعودية	روسيا	العراق	كندا	الامارات	الكويت	نيجيريا	إيران	فنزويلا	انجولا	النرويج	المكسيك	كازخستان
امريكا	1121.9	28.7	367.8	3224.6	8.0	186.7	217.7	-	719.2	158.9	33.3	597.6	-
الصين	1065.4	1058.3	681.0	6.4	244.1	311.7	29.4	603.1	400.2	895.3	16.7	17.5	73.9
الهند	828.6	5.6	844.4	0.0	339.9	248.0	430.0	341.9	484.7	117.4	-	82.4	3.7
اليابان	1200.7	216.1	82.4	-	813.2	256.5	-	148.9	5.5	0.0	-	57.6	17.7
كوريا الجنوبية	852.1	86.7	407.2	-	223.8	323.5	4.8	264.9	-	15.4	0.0	76.0	5.8
المانيا	8.4	700.7	59.0	1.2	0.0	5.1	87.4	-	0.0	1.8	201.8	17.5	170.0
اسبانيا	127.0	92.5	84.4	3.1	-	3.5	196.9	33.4	28.1	49.6	26.5	169.3	74.6
ايطاليا	114.1	139.6	257.6	4.2	-	28.1	36.9	-	-	37.9	16.8	5.5	121.3
هولندا	41.0	467.8	98.0	0.0	8.5	68.4	69.8	6.9	0.0	11.7	136.5	11.0	-
فرنسا	164.5	102.4	17.8	-	2.8	6.4	104.5	32.7	-	72.2	87.2	21.1	151.3
سنغافورة	311.0	3.8	64.2	0.0	236.4	122.8	0.0	-	-	-	-	0.0	-
تايبوان	290.3	-	64.6	-	52.9	202.4	0.0	32.0	-	78.4	-	-	-
تايلاند	216.8	44.9	-	-	264.3	12.5	8.8	-	-	6.7	-	-	-
المملكة المتحدة	23.4	22.0	1.4	6.7	-	0.0	67.1	-	5.4	7.7	454.4	0.0	-
كندا	97.3	-	-	-	-	-	99.2	-	0.0	0.0	36.7	6.3	5.9
بلجيكا	158.9	250.4	9.7	0.0	-	9.1	59.8	8.8	4.0	7.2	69.8	8.9	-
بولندا	16.2	417.3	23.7	-	-	-	-	-	-	-	0.0	-	3.4
تركيا	54.7	63.8	179.6	-	-	36.7	0.0	105.8	-	-	-	-	13.9
اليونان	45.3	64.4	193.3	-	-	-	-	40.0	-	-	-	-	74.7
السويد	168.6	0.0	-	-	-	32.1	-	30.0	-	87.9	-	-	-
اخرى	783.3	661.0	292.5	0.0	102.4	190.5	376.7	189.7	25.6	190.3	99.4	137.1	348.7
المجموع	7521.1	4594.2	3698.7	3246.2	2296.3	2112.0	1821.3	1808.1	1702.6	1650.5	1267.0	1208.5	1065.5



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

المجموع الكلي	بلدان اخرى	الجزائر	المملكة المتحدة	انديجان	كولومبيا	قطر	البرازيل	عمان	
7804.1	453.3	19.3	15.2	11.5	478.0	-	131.2	31.2	امريكا
7512.7	798.2	0.0	66.4	5.2	207.2	8.6	338.0	686.0	الصين
4231.8	251.0	9.0	0.0	53.7	11.6	99.0	58.8	22.1	الهند
3226.1	132.0	-	-	-	10.4	239.1	-	46.0	اليابان
2921.3	190.1	-	59.4	-	0.0	251.6	-	60.1	كوريا الجنوبية
1793.7	154.4	61.0	202.3	114.0	9.2	-	0.0	-	المانيا
1234.5	164.5	24.4	25.9	33.1	49.6	-	45.2	-	اسبانيا
1180.0	2071	19.5	6.5	177.8	7.0	-	-	-	ايطاليا
1075.1	51.0	0.0	97.7	-	0.8	3.5	2.4	-	هولندا
994.7	53.0	71.9	26.7	73.3	1.2	134.5	5.5	-	فرنسا
922.5	69.6	1.7	0.0	-	1.9	-	-	6.6	سنغافورة
865.2	82.5	-	-	-	-	57.9	-	620	تايبان
824.4	180.9	17.4	1.7	11.6	0.9	-	-	0.0	تايلاند
724.0	75.8	56.5	-	3.5	-	-	0.0	-	المملكة المتحدة
658.7	320.1	69.9	9.9	6.0	7.2	-	0.0	-	كندا
653.3	36.7	0.0	25.6	0.0	3.3	-	1.0	-	بلجيكا
461.6	1.0	-	0.0	-	-	-	-	-	بولندا
460.9	4.6	-	1.9	-	0.0	-	-	-	تركيا
451.8	34.2	-	-	0.0	-	-	-	-	اليونان
375.6	5.7	-	6.3	-	-	-	-	-	السويد
-	-	179.2	59.3	187.8	2.9	1.8	282.7	0.5	اخرى
3832.8	3310.6	529.9	604.7	677.6	791.3	796.0	867.8	914.6	المجموع

موقع العراق في حركة النفط في العالم في النصف الاول من عام 2016

• يعتبر العراق ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم

• تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للنفط في العالم تليها الصين ثم الهند، ويتوجب على العراق عدم تركيز تصديره فقط على الصين والهند ومحاولة زيادة تصديره للولايات المتحدة الأمريكية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- محاولة استعادة سوقه في اليابان
- محاولة استعادة سوقه في المملكة المتحدة وفرنسا وبقية دول أوروبا بعد تنظيم حركة النفط في المنطقة الشمالية
- المحافظة على سوقه في تركيا ومحاولة زيادة تصديره لتركيا ولنفس السبب اعلاه.

جدول رقم (9)

مقارنة بين عام 2015 و عام 2016 (مليون برميل يوميا)

الطلب		الانتاج		
2016	2015	2016	2015	
		32.63	31.65	انتاج أوبك
		6.69	6.49	مقطرات أوبك
		39.3	38.14	مجموع أوبك
46.74	46.38	23.40	23.92	مجموع الدول الصناعية
49.82	28.61	29.67	30.00	مجموع الدول الاخرى خارج أوبك
		2.27	2.24	الدول خارج أوبك من المقطرات
		2.34	2.27	الدول خارج أوبك من البايوفويل
		57.65	58.45	المجموع للدول خارج أوبك
96.56	94.99	96.97	96.59	المجموع

ملاحظة

بالرغم من تنافس دول أوبك على زيادة طاقاتها الانتاجية الا ان ذلك لا يناسب تماما زيادة الطلب العالمي للنفط ومن الممكن ان تقوم هذه الدول التي ليس لديها احتياطي كبير بالحفاظ على احتياطياتها النفطية القليلة بتخفيض انتاجها بدلا من التنافس على زيادة الانتاج.

ملحق جدول رقم (9)

1- تأثير دول أوبك على اسعار النفط هي بزيادة التصدير وليس زيادة الانتاج.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- 2- الدول التي لا ناقة لها ولا جمل فهي تستفيد من زيادة الاسعار ولا تستفيد من زيادة الانتاج وهي الجزائر والاكوادور والجابون والكويت وقطر والامارات في الوقت الحاضر.
- 3- الدول المؤثرة وقراراتها تؤثر على أوبك هي إيران والعراق ونيجيريا وليبيا (في المستقبل) والسعودية.
- 4- الدولة الوحيدة التي تمتلك طاقة احتياطية مؤثرة في اسعار النفط هي السعودية يليها العراق فيما إذا زادت طاقته الانتاجية وليبيا والجزائر إذا استعاد انتاجها لمستوى سقفها الانتاجية.

جدول رقم (10)

مقارنة لكميات الانتاج من المصادر الثانوية (تقارير الدول نفسها)

الدولة	تقارير الدول			مصادر ثانوية		
	اب 2016	ايلول 2016	الربع الثالث 2016	اب 2016	ايلول 2016	الربع الثالث 2016
السعودية	10.530	10.650	10.651	10.578	10.491	10.55
العراق	4.622	4.775	4.657	4.350	4.455	4.376
إيران	3.630	غير متوفر	غير متوفر	3.643	3.685	3.644
ليبيا	N.A	N.A	N.A	0.270	0.363	0.311
نيجيريا	1.104	1.365	1.252	1.420	1.524	1.465
انتاج أوبك	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	33.174	33.394	33.346

جدول رقم (11)

التنافس على السوق الاسيوية (ألف برميل يوميا)

الدولة	الصين		كوريا الجنوبية		اليابان	
	النصف الاول 2016	النصف الاول 2015	النصف الاول 2016	النصف الاول 2015	النصف الاول 2016	النصف الاول 2015
السعودية	1052	1051	870	904	1180	1118
العراق	689	626	395	337	85	44
إيران	599	590	293	112	213	171



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (12)

النفط المصدر لقارة اسيا من دول أوبك (ألف برميل يوميا)

الدولة	2012	2013	2014	2015
العراق	1.203	1.413	1.466	1.876
السعودية	4.577	4.586	4.417	4.592
الكويت	1.699	1.613	1.551	1.561
الإمارات	2.403	2.662	2.447	2.386
الجزائر	92	82	42	37
نيجيريا	91	373	558	550

جدول رقم (13)

مقارنة انتاج النفط بين المملكة العربية السعودية والعراق (مليون برميل يوميا)

السنة	السعودية	العراق
2005	9.353	1.879
2006	9.207.9	1.996
2007	8815.8	2.086
2008	9197.6	2.375
2009	8184.3	2.390
2010	8165.5	2.399
2011	9310.9	2.626
2012	9763.4	2.983
2013	9637.3	3.054
2014	9712.7	3.330
2015	10192.6	3.990



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (14)

حالة الصين النفطية في اب 2016

2015	2016	
10.543	10.460	التكرير
1.132	1.112	استيراد المنتجات
837	989	تصدير المنتجات
10.838	10593	الطلب

الدول المجهزة للنفط للصين (اب 2016)

2015 اب	2016 اب	الدولة
730	1096	روسيا
924	1032	السعودية
610	841	عمان
832	773	انجولا
505	749	إيران
799	568	العراق
267	457	فنزويلا
210	347	كويت
225	325	البرازيل
154	188	كونغو
1033	1392	اخرين
6288	7768	المجموع



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (15)

الدول المجهزة للنفط لليابان

ت	الدولة	كانون الاول 2015	كانون الاول 2016	الفرق	النسبة المئوية
1	السعودية	1162	1727	265	23
2	الامارات العربية المتحدة	786	842	56	7
3	قطر	294	351	57	19
4	إيران	175	246	71	41
5	الكويت	320	176	-145	-45
6	روسيا	282	151	-131	-46
7	المكسيك	96	130	35	36
8	العراق	31	66	35	111
9	إندونيسيا	71	55	-10	-14
10	كازخستان	36	52	17	46
11	دول اخرى	256	116	-140	-55
	المجموع	3508	3613	105	3%

ان تصدير العراق لليابان قد قل في السنين الاخيرة بالرغم من ان اليابان هي من الدول التي تقوم بإقراض العراق ومساعدته وعلى العراق تسديد هذه القروض بالنفط الخام بعد انتهاء فترة السماح المشروطة بتلك القروض.

جدول رقم (16)

انتاج واحتياطي أكبر الشركات النفطية العالمية

	الشركة	الانتاج (مليون برميل مكافئ)	نسبة الانتاج النفطي	الاحتياطي (مليار برميل مكافئ)	نسبة الاحتياطي النفطي %
1	بي بي	3239	63	17180	56
2	اكسون موبيل	4030	59	24759	59
3	شل	2713	58	11747	45
4	توتال	2449	52	11580	48
5	شيفرون	2569	67	11168	56



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

جدول رقم (17)

بلغ الاستثمار في قطاع النفط والغاز عام 2015 583 مليار دولار وتصدرت الولايات المتحدة في هذا الاستثمار بـ 138 مليار دولار

(مليار دولار)	
138	الولايات المتحدة الامريكية
57	كندا والمكسيك
48	اوربا
62	روسيا والدول السوفيتية السابقة
51	الصين
36	الهند
73	الشرق الاوسط
43	افريقيا
61	امريكا اللاتينية

(*) خبير نفطي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 31 اذار 2017

<http://iraqieconomists.net/>